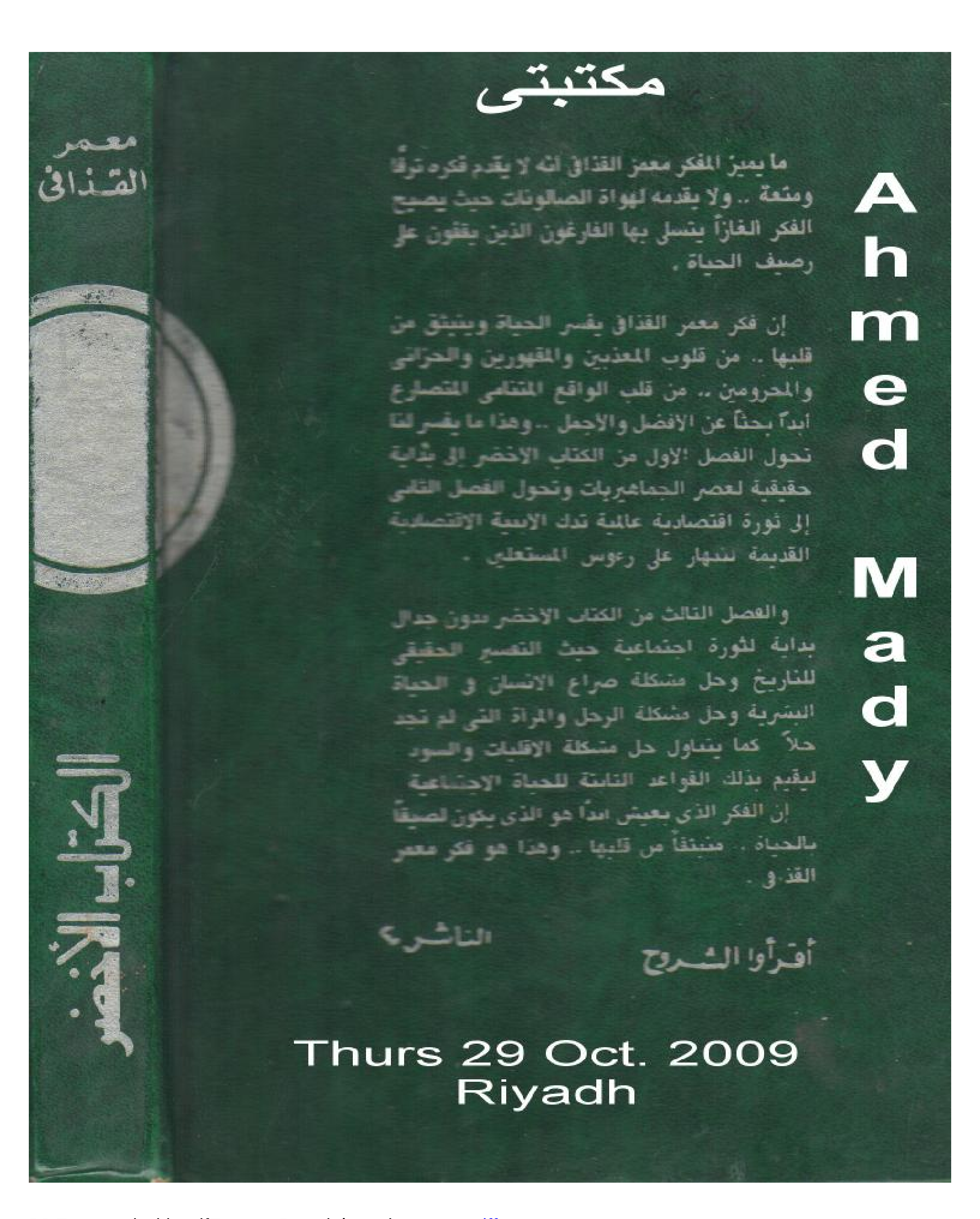
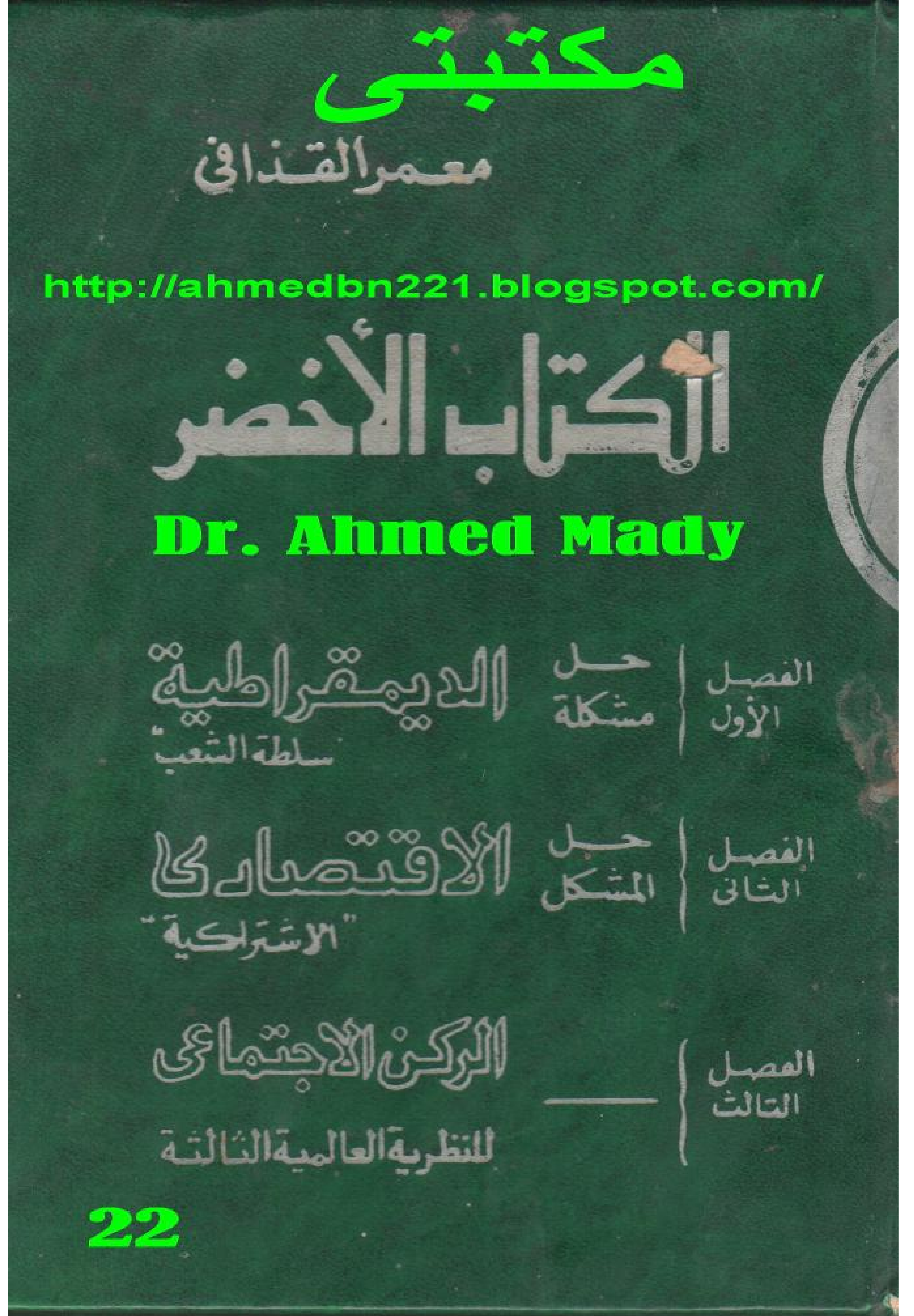

مكتبتى
معمر
القذافى
الكتاب الأخضر
ما يميزُ المفكر معمر القذافي أنه لا يقدم فكره ترفًا ومتعة .. ولا يقدمه لهواة الصالونات حيث يصبح الفكر ألغازاً يتسلى بها الفارغون الذين يقفون على رصيف الحياة .
إن فكر معمر القذافي يفسر الحياة وينبثق من قلبها .. من قلوب المعذبين والمقهورين والحزانى والمحرومين .. من قلب الواقع المتنامى المتصارع أبداً بحثاً عن الأفضل والأجمل .. وهذا ما يفسر لنا تحول الفصل الأول من الكتاب الأخضر إلى بداية حقيقية لعصر الجماهيريات وتحول الفصل الثاني إلى ثورة اقتصادية عالمية تدك الأبنية الاقتصادية القديمة لتنهار على رءوس المستغلين .
والفصل الثالث من الكتاب الأخضر بدون جدال بداية لثورة اجتماعية حيث التفسير الحقيقي للتاريخ وحل مشكلة صراع الانسان و الحياة البشرية وحل مشكلة الرجل والمرأة التى لم تجد حلاً كما يتناول حل مشكلة الاقليات والسود ليقيم بذلك القواعد الثابتة للحياة الاجتماعية
إن الفكر الذى يعيش ابداً هو الذى يكون لصيقاً بالحياة . منبثقاً من قلبها .. وهذا هو فكر معمر القذافي .
الناشر
أقرأوا الشروح
Ahmed Mady
Thurs 29 Oct. 2009
Riyadh


مكتبتى
معمر القذافي
http://ahmedbn221.blogspot.com/
الكتاب الأخضر
Dr. Ahmed Mady
الفصل الأول
حل مشكلة
الديمقراطية
"سلطة الشعب"
الفصل الثانى
حل المشكل
الاقتصادى
"الاشتراكية"
الفصل الثالث
الركن الاجتماعى
للنظرية العالمية الثالثة
22



الكتاب الأخضر

الكتاب الأخضر

الفصـــل الأول

حل مشكلة الـديـمقـراطـيـة

« سـلطـة الشـعـب »

بقـلم : معـمر القـذافى

الديمقراطية

« سلطة الشعب »

الركن السياسي للنظرية العالمية الثالثة

أداة الحكم

« أداة الحكم هي المشكلة السياسية الأولى التي تواجه الجماعات البشرية » .

« الأسرة يعود النزاع فيها أغلب الأحيان إلى هذه المشكلة » .

« أصبحت هذه المشكلة خطيرة جداً بعد أن تكونت المجتمعات الحديثة »

تواجه الشعوب الآن هذه المشكلة المستمرة

وتعاني المجتمعات العديد من المخاطر والآثار البالغة المترتبة عليها . ولم تنجح بعد في حلها حلاً نهائياً وديمقراطياً . ويقدم الكتاب الأخضر الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم .

إن كافـــة الأنظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعاً سلمياً أو مسلحاً كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أوالأفراد ، ونتيجته دائماً فوز أداة حكم : فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة .. وهزيمة الشعب، أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية .

إن الصراع السياسى الذي يسفر عن فوز مرشح ما بنسبة 51٪ مثلاً من مجموع أصوات الناخبين تكون نتيجته أداة حكم دكتاتورية ولكن في ثوب ديمقراطي مزيف، حيث أن 49٪ من الناخبين تحكمهم أداة حكم لم

ينتخبوها ، بل فرضت عليهم ، وتلك هي الدكتاتورية . وقد يسفر هذا الصراع السياسي عن فوز أداة حكم لا تمثل إلا الأقلية ، وذلك عندما تتوزع أصوات الناخبين على مجموعة مرشحين ينال أحدهم عدداً أكبر من الأصوات بالنسبة لكل واحد منهم على حدة ، ولكن إذا جمعت الأصوات التي نالها الذين أقل منه أصبحت أغلبية ساحقة ، ومع هذا ينجح صاحب الأصوات الأقل ، ويعتبر نجاحه شرعياً وديمقراطياً ! . وفي الواقع تقوم دكتاتورية في ثوب ديمقراطية زائفة .

هذه هي حقيقة النظم السياسية السائدة في العالم اليوم ، والتي يبدو واضحاً تزييفها للديمقراطية الحقيقية ، وأنها أنظمة دكتاتورية .

المجالس النيابية

المجالس النيابية

لانيابة عن الشعب
والتمثيل تدجيل

المجالس النيابية هي العمود الفقري للديمقراطية التقليدية الحديثة السائدة في العالم . والمجلس النيابي تمثيل خادع للشعب ، والنظم النيابية حل تلفيقي لمشكل الديمقراطية . المجلس النيابي يقوم أساساً نيابة عن الشعب وهذا الأساس ذاته غير ديمقراطي ، لأن الديمقراطية تعني سلطة الشعب لاسلطة نائبة عنه .. ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب ، والديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه .

المجلس النيابي
حكم غيابي

أصبحت المجالس النيابية حاجزاً شرعياً بين الشعوب وممارسة السلطة ، حيث عزلت الجماهير عن ممارسة السياسة ، واحتكرت السيادة لنفسها نيابة عنها .. ولم يبق للشعوب إلا ذلك المظهر الزائف للديمقراطية المتمثل في

الوقوف في صفوف طويلة لوضع أوراق التصويت في صناديق الانتخابات .

ولكي نعري المجلس النيابي لتظهر حقيقته ، علينا أن نبحث من أين يأتي هذا المجلس .. فهو إما منتخب من خلال دوائر إنتخابية ، أو من خلال حزب أو ائتلاف أحزاب وإما بالتعيين . وكل هذه الطرق ليست بطرق ديمقراطية ، إذ أن تقسيم السكان إلى دوائر انتخابية يعني أن العضو النيابي الواحد ينوب عن آلاف أو مئات الآلاف أو الملايين من الشعب حسب عدد السكان . ويعني أن النائب لا تربطه أية صلة تنظيمية شعبية بالناخبين إذ يعتبر نائباً عن كل الشعب كبقية النواب . هذا ما تقتضيه الديمقراطية التقليدية السائدة .. ومن هنا تنفصل الجماهير نهائياً عن النائب ،

وينفصل النائب نهائياً عن الجماهير ، وبمجرد حصوله على أصواتها يصبح هو المحتكر لسيادتها والنائب عنها في تصريف أمورها .. وهكذا نرى أن الديمقراطية التقليدية السائدة في العالم الآن تخلع القداسة والحصانة على عضو المجلس النيابي بينما لاتقر ذلك بالنسبة لأفراد الشعب ، ومعنى هذا أن المجالس النيابية أصبحت أداة لسلب السلطة الشعبية واحتكارها لنفسها ، وأصبح من حق الشعوب اليوم أن تكافح من خلال الثورة الشعبية من أجل تحطيم أدوات احتكار الديمقراطية والسيادة السالبة لإرادة الجماهير المسماة المجالس النيابية ، وأن تعلن صرختها المدوية المتمثلة في المبدأ الجديد (لانيابة عن الشعب) .

أما إذا انبثق المجلس النيابي عن حزب

نتيجة فوزه في الإنتخابات فهو في هذه الحالة مجلس الحزب وليس مجلس الشعب ، فهو ممثل للحزب وليس ممثلا للشعب. والسلطة التنفيذية التي يعينها المجلس النيابي هي سلطة الحزب الفائز وليست سلطة الشعب. وكذلك بالنسبة للمجلس النيابي الذي ينال كل حزب عدداً من مقاعده ، فأصحاب تلك المقاعد هم ممثلون لحزبهم وليسوا للشعب ، والسلطة التي يقيمها هذا الإئتلاف هي سلطة تلك الأحزاب المؤتلفة وليست سلطة الشعب. إن الشعب في مثل هذه الأنظمة هو الفريسة المتصارع عليها ، وهو الذي تستغفله وتستغله هذه الأدوات السياسية المتصارعة على السلطة لتنتزع منه الأصوات وهو واقف في صفوف منتظمة صامتة تتحرك كالمسبحة لتلقي بأوراقها في صناديق الإقتراع بنفس

الكيفية التي تلقى بها أوراق أخرى في صناديق القمامة .. هذه هي الديمقراطية التقليدية السائدة في العالم كله سواء النظم ذات الحزب الواحد أو ذات الحزبين أو ذات الأحزاب المتعددة ، أو التي بدون أحزاب . وهكذا يتضح أن (التمثيل تدجيل) .

أما المجالس التي تقام نتيجة التعيين والوراثة فلا تدخل تحت أي مظهر للديمقراطية . وحيث أن نظام الإنتخابات للمجالس النيابية يقوم على الدعاية لكسب الأصوات ، إذن فهو نظام (ديماغوجي) بمعنى الكلمة ، وأن الأصوات يمكن شراؤها ويمكن التلاعب بها .. وأن الفقراء لا يستطيعون خوض معارك الإنتخابات التي ينجح فيها الأغنياء دائماً .. وفقط ! .

إن نظرية التمثيل النيابي نادى بها الفلاسفة والمفكرون والكتاب عندما كانت الشعوب تساق كالقطيع بواسطة الملوك والسلاطين والفاتحين وهي لا تدري .. وكان أقصى ما تطمع فيه الشعوب في تلك العصور هو أن يكون لها ممثل ينوب عنها مع أولئك الحكام الذين كانوا يرفضون ذلك ، ولهذا كافحت الشعوب مريراً وطويلاً لتحقق ذلك المطمع !! إذن لا يعقل الآن بعد انتصار عصر الجمهوريات وبداية عصر الجماهير أن تكون الديمقراطية هي الحصول على مجموعة قليلة من النواب ليمثلوا الجماهير الغفيرة . إنها نظرية بالية وتجربة مستهلكة ، إن السلطة يجب أن تكون بالكامل للشعب .

إن أعتى الدكتاتوريات التي عرفها العالم قامت في ظل المجالس النيابية .


الحزب

الحزب هو الدكتاتورية العصرية .. هو أداة الحكم الدكتاتورية الحديثة .. إذ أن الحزب هو حكم جزء للكل .. وهو آخر الأدوات الدكتاتورية حتى الآن . وبما أن الحزب ليس فرداً ، فهو يضفي ديمقراطية مظهرية بما يقيمه من مجالس ولجان ودعاية بواسطة أعضائه . فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق ، لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة .. أو الرؤية الواحدة.. أو الثقافة الواحدة .. أو المكان الواحد .. أو العقيدة الواحدة .. هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم أو بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل،وهدفهم السلطة باسم تنفيذ برنامجهم . ولا يجوز ديمقراطياً أن يحكم أي من هؤلاء كل الشعب

الذي يتكون من العديد من المصالح والآراء والأمزجة والأماكن والعقائد . . فالحزب أداة حكم دكتاتورية تمكن أصحاب الرؤية الواحدة أو المصلحة الواحدة من حكم الشعب بأكمله .. أي شعب .. والحزب هو الأقلية بالنسبة للشعب . إن الغرض من تكوين الحزب هو خلق أداة لحكم الشعب .. أي حكم الذين خارج الحزب بواسطة الحزب . . فالحزب يقوم أساساً على نظرية سلطوية تحكمية .. أي تحكم أصحاب الحزب في غيرهم من أفراد الشعب .. يفترض أن وصوله للسلطة هو الوسيلة لتحقيق أهدافه ، ويفترض أن أهدافه هي أهداف الشعب ، وتلك نظرية تبرير دكتاتورية الحزب ، وهي نفس النظرية التي تقوم عليها أي دكتاتورية .

ومهما تعددت الأحزاب فالنظرية واحدة. بل يزيد تعددها من حدة الصراع على السلطة

.. ويؤدى الصراع الحزبي على السلطة إلى تحطيم أسس أي إنجاز للشعب .. ويخرب أي مخطط لخدمة المجتمع .. لأن تحطيم الإنجازات وتخريب الخطط هو المبرر لمحاولة سحب البساط من تحت أرجل الحزب الحاكم ليحل محله المنافس لـه .

والأحزاب في صراعها ضد بعضها ، إن لم يكن بالسلاح . وهو النادر ، فبشجب وتسفيه أعمال بعضها بعضاً . وتلك معركة لابد وأن تدور فوق مصالح المجتمع الحيوية والعليا ، ولابد وأن تذهب بعض تلك المصالح العليا ضحية لتطاحن أدوات الحكم على السلطة إن لم تذهب كلها ، لأن انهيار تلك المصالح تأكيد لحجة الحزب المعارض ضد الحزب الحاكم ، أو الأحزاب المعارضة ضد الأحزاب الحاكمة . ان حزب

المعارضة لكونه أداة حكم ولكي يصل إلى السلطة ، لابد له من إسقاط أداة الحكم التي في السلطة ، ولكي يسقطها لابد أن يهدم أعمالها ويشكك في خططها ، حتى ولو كانت صالحة للمجتمع ، ليبرر عدم صلاحها كأداة حكم .. وهكذا تكون مصالح المجتمع وبرامجه ضحية صراع الأحزاب على السلطة .

وهكذا رغم ما يثيره صراع تعدد الأحزاب من نشاط سياسي إلا أنه مدمر سياسياً واجتماعياً واقتصادياً لحياة المجتمع من ناحية ، ومن ناحية أخرى فنتيجة الصراع هي انتصار أداة حكم أخرى كسابقتها ، أي سقوط حزب وفوز حزب ولكن هزيمة الشعب .. أي هزيمة الديمقراطية . كما أن الأحزاب يمكن شراؤها أو ارتشاؤها من الداخل أو من الخارج .

الحزب يقوم أصلاً ممثلاً للشعب ، ثم تصبح قيادة الحزب ممثلة لأعضاء الحزب ، ثم يصبح رئيس الحزب ممثلاً لقيادة الحزب . ويتضح أن اللعبة الحزبية لعبة هزلية خادعة تقوم على شكل صوري للديمقراطية ، ومحتوى أناني سلطوي أساسه المناورات والمغالطات واللعب السياسي ، ذلك ما يؤكد أن الحزبية أداة دكتاتورية ولكن عصرية . إن الحزبية دكتاتورية صريحة وليست مقنعة ، إلا أن العالم لم يتجاوزها بعد ، فهي حقاً دكتاتورية العصر الحديث .

إن المجلس النيابي للحزب الفائز هو مجلس الحزب .. والسلطة التنفيذية التي يكونها ذلك المجلس هي سلطة الحزب على الشعب ، وإن السلطة الحزبية التي يفترض انها لصالح كل الشعب ، هي في واقع الأمر عدو لدود

لجزء من الشعب ، وهو حزب أو أحزاب المعارضة وأنصارها من الشعب . والمعارضة ليست رقيباً شعبياً على سلطة الحزب الحاكم بل هى متربصة لصالح نفسها لكي تحل محله في السلطة ، أما الرقيب الشرعي وفق هذه الديمقراطية الحديثة فهو المجلس النيابي الذي غالبيته هم أعضاء الحزب الحاكم ، أي الرقابة من حزب السلطة ، والسلطة من حزب الرقابة . هكذا يتضح التدجيل والتزييف وبطلان النظريات السياسية السائدة في العالم اليوم والتى تنبثق منها الديمقراطية التقليدية الحالية .

« الحزب يمثل جزءاً من الشعب وسيادة الشعب لا تتجزأ » .

« الحزب يحكم نيابة عن الشعب ، والصحيح لانيابة عن الشعب » .

الحزب هو قبيلة العصر الحديث .. هو الطائفة ، إن المجتمع الذي يحكمه حزب وَاحد هو تماماً مثل المجتمع الذى تحكمه قبيلة واحدة أو طائفة واحدة ، ذلك أن الحزب يمثل ، كما سبق ، رؤية مجموعة واحدة من الناس ، أو مصالح مجموعة واحدة من المجتمع ، أو عقيدة واحدة ، أو مكاناً واحداً ، وهو بالتالي أقلية إذا ما قورن بعدد الشعب ، وهكذا القبيلة والطائفة فهي أقلية إذا ماقورنت بعدد الشعب ، وهي ذات مصالح واحدة أو عقيدة طائفية واحدة ، ومن تلك المصالح أو العقيدة تتكون الرؤية الواحدة ولافرق بين الحزب أو القبيلة إلا رابطة الدم والتي ربما وجدت عند منشأ الحزب .

إن الصراع الحزبي على السلطة لافرق

بينه إطلاقاً وبين الصراع القبلي والطائفي ذاته ، وإذا كان النظام القبلي والطائفي مرفوضاً ومستهجناً سياسياً فيجب أن يرفض ويستهجن النظام الحزبي أيضاً ، فكلاهما يسلك مسلكاً واحداً ، ويؤدي إلى نتيجة واحدة .

إن التأثير السلبي والمدمر للصراع القبلي أو الطائفي في المجتمع هو نفس التأثير السلبي والمدمر للصراع الحزبي في المجتمع .





الطبقة

الطبقة

النظام السياسي الطبقي هو نفس النظام السياسي الحزبي ، أو النظام السياسي القبلي ، أو النظام السياسي الطائفي .. أن تسود على المجتمع طبقة مثلما يسود عليه حزب أو قبيلة أو طائفة . إن الطبقة هي مجموعة من المجتمع ذات مصالح واحدة ، وكذلك الحزب والطائفة والقبيلة .

إن المصالح الواحدة تنشأ من وجود مجموعة من الناس تجمعها رابطة الدم أو العقيدة أو الثقافة أو المكان أو مستوى المعيشة . والطبقة والحزب والطائفة والقبيلة تنشأ كذلك من ذات الأسباب المؤدية إلى ذات النتيجة أي بسبب دم أو معتقد أو مستوى معيشي أو ثقافة أو مكان تنجم عنها رؤية واحدة لتحقيق تلك المصالح فيظهر الشكل الاجتماعي

لتلك المجموعة في صورة طبقة أو حزب أو قبيلة أو طائفة ، والنتيجة هي تكوّن أداة بسبب اجتماعي تتحرك بأسلوب سياسي لتحقيق رؤية ومصلحة تلك الجماعة . وفي كل الأحوال فالشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة ، وإنما تلك جزء من الشعب فقط ، وتمثل أقلية فيه . وإذا سادت على المجتمع الطبقة أو الحزب أو القبيلة أو الطائفة صار النظام السائد آنذاك نظاماً دكتاتورياً . ومع هذا فالائتلاف الطبقي والائتلاف القبلي أفضل من الائتلاف الحزبي ، إذ أن الشعب يتكون أصلاً من مجموع قبائل ويندر وجود الذين لا قبيلة لهم ، وكل الناس تنتمي إلى مستويات طبقية معينة . أما الحزب أو الأحزاب فليس كل الشعب في عضويتها . .ومن هنا فالحزب والائتلاف الحزبي هو الأقلية أمام الجماهير

الغفيرة خارج العضوية . ووفقاً للديمقراطية الحقيقية فلا مبرر لطبقة أن تسحق بقية الطبقات من أجل مصلحتها هي ، ولا مبرر لحزب أن يسحق بقية الأحزاب لمصلحته ، ولا مبرر لقبيلة أن تسحق بقية القبائل لمصلحتها ، ولا مبرر لطائفة أن تسحق بقية الطوائف لمصلحتها . الإباحة بهذه التصفية تعني نبذ منطق الديمقراطية والاحتكام لمنطق القوة . إن مثل هذا الاجراء عمل دكتاتوري ، لأنه ليس لمصلحة كل المجتمع الذي لا يتكون من طبقة واحدة ، ولاقبيلة واحدة .. ولاطائفة واحدة .. ولا من أعضاء الحزب فقط ، ولامبرر للقيام به .. إن مبرره الدكتاتوري هو أن المجتمع فعلا يتكون من أطراف .. متعددة ، ولكن أحدها يقوم بتصفيتها ، أي تصفية بقية الأطراف ليبقى

هو فقط . إذن ، مثل هذا العمل ليس لصالح كل المجتمع بل لصالح طبقة واحدة ، أوقبيلة واحدة ، أو طائفة واحدة ، أو حزب واحد ، أي لصالح الذين يحلون محل المجتمع ؛ لأن هذا الإجراء التصفوي أصلاً قائم ضد أفراد المجتمع الذين ليسوا من ضمن الحزب أو الطبقة أو القبيلة أو الطائفة القائمة بالتصفية .

إن المجتمع الذي تمزقه الصراعات الحزبية مثل المجتمع الذي تمزقه الصراعات القبلية أو الطائفية سواء بسواء .

إن الحزب الذي يقوم باسم الطبقة يتحول تلقائياً إلى بديل عن الطبقة .. ويستمر في التحول التلقائي حتى يصير خليفة للطبقة المعادية لطبقته .

إن الطبقة التي ترث المجتمع ترث أيضاً صفاته . بمعنى أنه لو سحقت طبقة العمال

مثلاً كل الطبقات الأخرى فإن طبقة العمال
هذه تصبح هي الوريث للمجتمع ، أي تصبح
هي القاعدة المادية والاجتماعية للمجتمع .
وبما أن الوريث يحمل صفات الموروث، وإن
كانت تلك الصفات لاتظهر دفعة واحدة ..
ولكن خلال التطور والتوالد يتحقق ذلك ،
فبمرور الزمن تبرز صفات الطبقات التي
صفيت من داخل طبقة العمال ذاتها .. ويتجه
أصحاب تلك الصفات اتجاهات متباينة وفقاً
للصفة .. وهكذا تصبح طبقة العمال، فيما بعد
مجتمعاً قائماً بحاله فيه نفس تناقضات المجتمع
القديم .. فيتباين أولاً مستوى الأفراد المادي
والمعنوي .. ثم تبرز الفئات .. ثم تتحول
تلقائياً إلى طبقات .. نفس الطبقات المبادة ..
ويتجدد الصراع على حكم المجتمع ، كل
مجموعة أفراد أولاً ، ثم كل فئة ثم كل طبقة

جديدة ، يحاول كل من هؤلاء أن يكون هو أداة الحكم .

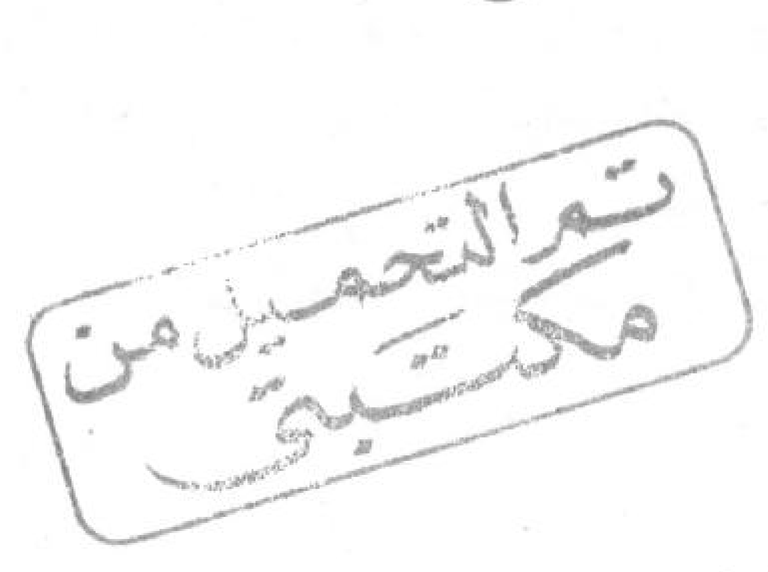
إن القاعدة المادية للمجتمع غير ثابتة ، لأنها أيضاً اجتماعية من جانب آخر. إن أداة الحكم للقاعدة المادية الواحدة في المجتمع ربما تستقر إلى حين ، ولكنها تتعرض للزوال بمجرد تولد مستويات مادية واجتماعية جديدة من ذات القاعدة المادية الواحدة .

إن أي مجتمع تتصارع فيه الطبقات كان في الماضي مجتمع طبقة واحدة .. ولكن تلك الطبقة تولدت عنها تلك الطبقات بحكم التطور الحتمي للأشياء .

إن الطبقة التي تنتزع الملكية من غيرها وتضعها في يدها لكي تستقر أداة الحكم لصالح تلك الطبقة ، ستجد أن هذه الملكية

فعلت فعلها داخل تلك الطبقة كما تفعل الملكية تماماً داخل المجتمع ككل .

وبجمل القول إن محاولات توحيد القاعدة المادية للمجتمع من أجل حل مشكلة الحكم أو حسم الصراع لصالح حزب أو طبقة أو طائفة أو قبيلة .. ومحاولات إرضاء الجماهير بانتخاب ممثلين عنها ، أو أخذ رأيها في الاستفتاءات .. إن تلك المحاولات جميعها باءت بالفشل ، وأصبح تكرارها مضيعة لوقت الإنسان وضحكاً على الشعوب من ناحية أخرى .




الاستفتاء

الاســـتفتاء

الاستفتاء تدجيل على الديمقراطية . إن الذين يقولون (نعم) والذين يقولون (لا) لم يعبروا في الحقيقة عن إرادتهم ، بل ألجموا بحكم مفهوم الديمقراطية الحديثة ، ولم يسمح لهم بالتفوه إلا بكلمة واحدة وهي : إما (نعم) ، وإما (لا) ! .

إن ذلك أقسى وأقصى نظام دكتاتوري كبحي . إن الذي يقول (لا) يجب أن يعبر عن سبب ذلك ، ولماذا لم يقل (نعم)، والذي يقول (نعم) يجب أن يعلل هذه الموافقة ، ولماذا لم يقل (لا) ، وماذا يريد كل واحـــد ، وما سبب الموافقة أو الرفض !!؟ .

إذن ، ماهو الطريق الذي ينبغي أن تسلكه

الجماعات البشرية لتتخلص نهائياً من عصور الإستبداد والدكتاتورية ؟ .

بما أن المشكل المستعصي في قضية الديمقراطية هو أداة الحكم الذي عبرت عنه الصراعات الحزبية والطبقية والفردية ، وما ابتداع وسائل الإنتخابات والإستفتاء إلا تغطية لفشل تلك التجارب الناقصة في حل هذه المشكلة — إذن ، الحل يكمن في إيجاد أداة حُكم ليست واحدة من كل تلك الأدوات محل الصراع ، والتي لا تمثل إلا جانباً واحداً من المجتمع ، أي إيجاد أداة حكم ليست حزباً ولاطبقة ولا طائفة ولاقبيلة ، بل أداة حكم هي الشعب كله .. وليست ممثلة عنه ولانائبة . (فلا نيابة عن الشعب) و(التمثيل تدجيل) . وإذا أمكن إيجاد تلك الأداة ، إذن ، انحلت المشكلة

وتحققت الديمقراطية الشعبية ، وتكون الجماعات البشرية قد أنهت عصور الاستبداد والنظم الدكتاتورية وحلت محلها سلطة الشعب .

إن الكتاب الأخضر يقدم الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم ، ويرسم الطريق أمام الشعوب لتعبر عصور الدكتاتورية إلى عصور الديمقراطية الحقيقية ..

إن هذه النظرية الجديدة تقوم على أساس سلطة الشعب دون نيابة أو تمثيل .. وتحقق ديمقراطية مباشرة بشكل منظم وفعال ، غير تلك المحاولة القديمة للديمقراطية المباشرة المفتقرة إلى إمكانية التطبيق على أرض الواقع والخالية من الجدية لفقدانها للتنظيم الشعبي على المستويات الدنيا .

المؤتمرات الشعبية
واللجان الشعبية



المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية

المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية .

إن أي نظام للحكم خلافاً لهذا الأسلوب ، أسلوب المؤتمرات الشعبية ، هو نظام حكم غير ديمقراطي . إن كافة أنظمة الحكم السائدة في العالم الآن ليست ديمقراطية مالم تهتد إلى هذا الأسلوب . المؤتمرات الشعبية هي آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية .

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية .

لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليست من صنع الخيال بقدر ماهي نتاج للفكر

الانساني الذي استوعب كافة التجارب الانسانية من أجل الديمقراطية .

إن الديمقراطية المباشرة هي الأسلوب المثالي الذي ليس محل نقاش أو خلاف في حالة تحققه واقعياً . وبما أن الشعب مهما كان عدده يستحيل جمعه دفعة واحدة ليناقش ويتدارس ويقرر سياسته ، لذا انصرفت الأمم عن الديمقراطية المباشرة وبقيت مجرد فكرة طوباوية بعيدة عن دنيا الواقع . وقد استعيض عنها بنظريات حكم عديدة كالمجالس النيابية والتكتلات الحزبية، والاستفتاءات التي أدت جميعها إلى عزل الشعب عن ممارسة سياسة شئونه ، وسلب سيادته ، واحتكار السياسة والسيادة من قبل تلك الأدوات المتعاقبة والمتصارعة على الحكم . . من الفرد إلى الطبقة ، إلى الطائفة والقبيلة إلى المجلس أو

الحزب . ولكن الكتاب الأخضر يبشر الشعوب بالهداية إلى طريق الديمقراطية المباشرة وفق نظام بديع وعملي .. وحيث أن فكرة الديمقراطية المباشرة لايختلف عليها اثنان عاقلان على أنها المثلى .. بيد أن أسلوب تطبيقها كان مستحيلاً .. وحيث أن هذه النظرية العالمية الثالثة تقدم لنا تجربة واقعية للديمقراطية المباشرة ، إذن انحلت مشكلة الديمقراطية نهائياً في العالم .. ولم يبق أمام الجماهير إلا الكفاح للقضاء على كافة أشكال الحكم الدكتاتورية السائدة في العالم الآن . والتي تسمى زيفاً بالديمقراطية بأشكالها المتعددة ... من المجالس النيابية إلى الطائفة والقبيلة والطبقة ، إلى الحزب الواحد ، إلى الحزبين ، إلى تعدد الأحزاب .

ليس للديمقراطية إلا أسلوب واحد

ونظرية واحدة .. وما تباين واختلاف الأنظمة التي تدعي الديمقراطية إلا دليل على أنها ليست ديمقراطية .. ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد ، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة .. وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية . (فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية) و (اللجان في كل مكان) .

أولاً يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية ويختار كل مؤتمر أمانة له ، ومن مجموع أمانات المؤتمرات تتكون مؤتمرات شعبية غير الأساسية .. ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجاناً شعبية إدارية لتحل محل الادارة الحكومية ، فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية . وتصير اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسئولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التي

تملي عليها السياسة وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة . وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية ، وينتهي التعريف البالي للديمقراطية الذي يقول (الديمقراطية هي رقابة الشعب على الحكومة) ليحل محله التعريف الصحيح وهو (الديمقراطية هي رقابة الشعب على نفسه) .

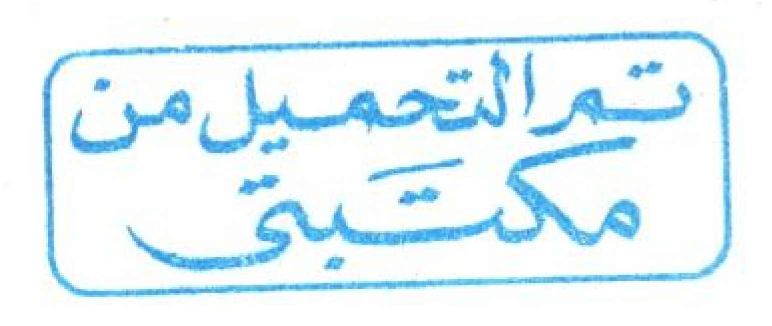
إن المواطنين جميعاً الذين هم أعضاء تلك المؤتمرات الشعبية ينتمون وظيفياً أو مهنياً إلى فئات مختلفة .. لذا عليهم أن يشكلوا مؤتمرات شعبية مهنية خاصة بهم ، علاوة على كونهم مواطنين أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية أواللجان الشعبية .. إن ما تتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية يرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام الذي تلتقي فيه أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. وإن ما يصيغه مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع

دورياً أو سنوياً يطرح بالتالي على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسئولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية .

إن مؤتمر الشعب العام ليس مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية إنه لقاء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .

بذلك تنحل مشكلة أداة الحكم بداهة وتنتهي الأدوات الدكتاتورية ، ويصبح الشعب هو أداة الحكم ، وتحل نهائياً معضلة الديمقراطية في العالم .


سلطة الشعب
مؤتمر شعبى اساسى
لجنة شعبية
مؤتمر الشعب العام
إصطلاحات :
الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام .
اللجنة الشعبية العامة .
امانة المؤتمر .
لجنة شعبية للقطاعات التنفيذية المختلفة (زراعة . تعليم . صحة . إسكان ٠٠٠٠الخ)
مؤتمرات شعبية مهنية .



شريعة المجتمع

الشريعة هي المشكلة الأخرى المرادفة لمشكلة أداة الحكم والتي لم تحل بعد في العصر الحديث ، رغم أنها حلت في فترات من التاريخ .

أن تختص لجنة أو مجلس بوضع شريعة للمجتمع ، ذلك باطل وغير ديمقراطي. أن تعدل شريعة المجتمع أو تلغى بواسطة فرد أو لجنة أو مجلس ، ذلك أيضاً باطل وغير ديمقراطي .

إذن ، ماهي شريعة المجتمع ؟ ومن يضعها ؟ وما أهميتها بالنسبة للديمقراطية ؟ .

الشريعة الطبيعية لأي مجتمع هي العرف أو الدين . أي محاولة أخرى لإيجاد شريعة لأي مجتمع خارجة عن هذين المصدرين

هي محاولة باطلة وغير منطقية . الدساتير ليست هي شريعة المجتمع .. الدستور عبارة عن قانون وضعي أساسي . إن ذلك القانون الوضعي الأساسي يحتاج إلى مصدر يستند عليه حتى يجد مبرره . إن مشكلة الحرية في العصر الحديث هي أن الدساتير صارت هي شريعة المجتمع ، وأن تلك الدساتير لاتستند إلا على رؤية أدوات الحكم الدكتاتورية السائدة في العالم ، من الفرد إلى الحزب ، والدليل على ذلك هو الإختلاف من دستور إلى آخر رغم أن حرية الانسان واحدة . وسبب الاختلاف هو اختلاف رؤية أدوات الحكم ، وهذا هو مقتل الحرية في نظم العالم المعاصر . إن الأسلوب الذي تبتغيه أدوات الحكم في السيطرة على الشعوب هو الذي يفرغ في الدستور ، وتجبر الناس على

إطاعته بقوة القوانين المنبثقة عن الدستور المنبثق من أمزجة ورؤية أداة الحكم .

إن سنة أدوات الحكم الدكتاتورية هي التي حلت محل سنة الطبيعة . القانون الوضعي حل محل القانون الطبيعي ففقدت المقاييس . إن الإنسان هو الإنسان في أي مكان . واحد في الخلقة .. وواحد في الإحساس .. ولهذا جاء القانون الطبيعي ناموساً منطقياً للإنسان كواحد ، ثم جاءت الدساتير كقوانين وضعية تنظر للإنسان غير واحد ، وليس لها مايبررها في تلك النظرة إلامشيئة أدوات الحكم .. الفرد أو المجلس أو الطبقة أو الحزب للتحكم في الشعوب .

وهكذا نرى الدساتير تتغير عادة بتغير أداة الحكم ، وهذا يدل على أن الدستور مزاج أدوات الحكم وقائم لمصلحتها وليس بقانون طبيعي .

إن هذا هو الخطر المحدق بالحرية الكامن في فقدان الشريعة الحقيقية للمجتمع الانساني واستبدالها بتشريعات وضعية ، وفق الأسلوب الذي ترغبه أداة الحكم في حكم الجماهير .. والأصل هو أن أسلوب الحكم هو الذي يجب أن يتكيف وفقاً لشريعة المجتمع لا العكس .

إذن ، شريعة المجتمع ليست محل صياغة وتأليف . وتكمن أهمية الشريعة في كونها هي الفيصل لمعرفة الحق والباطل ، والخطأ والصواب ، وحقوق الأفراد وواجباتهم .. إذ ان الحرية مهددة مالم يكن للمجتمع شريعة مقدسة وذات أحكام ثابتة غير قابلة للتغيير أو التبديل بواسطة أي أداة من أدوات الحكم ، بل أداة الحكم هي الملزمة باتباع شريعة المجتمع .. ولكن الشعوب الآن في جميع أنحاء العالم تحكم بواسطة شرائع وضعية

قابلة للتغيير والإلغاء حسب صراع أدوات الحكم على السلطة .

ان استفتاء الشعوب على الدساتير أحياناً ليس كافياً ، لأن الاستفتاء في ذاته تدجيل على الديمقراطية ولايسمح إلا بكلمة واحدة وهي (نعم) أو (لا) فقط . ثم إن الشعوب مرغمة على الاستفتاء بحكم القوانين الوضعية والاستفتاء على الدستور لايعني أنه شريعة المجتمع ، ولكن يعني أنه دستور فحسب ، أي هو الشيء موضوع الاستفتاء ليس إلا .

شريعة المجتمع تراث انساني خالد ليس ملكاً للأحياء فقط . ومن هذه الحقيقة تصبح كتابة دستور واستفتاء الحاضرين عليه لوناً من الهزل .

إن موسوعات القوانين الوضعية الناشئة عن الدساتير الوضعية مليئة بالعقوبات المادية

الموجهة ضد الانسان ، أما العرف فهو خال تقريباً من تلك العقوبات .. العرف يوجب عقوبات أدبية غير مادية لائقة بالانسان .. الدين يحتوي العرف ويستوعبه .. ومعظم العقوبات المادية في الدين مؤجلة ، وأكثر أحكامه مواعظ وارشادات واجابات على أسئلة ، وتلك أنسب شريعة لاحترام الإنسان. الدين لايقرر عقوبات آنية إلا في حالات قصوى ضرورية للمجتمع .

الدين احتواء للعرف . والعرف تعبير عن الحياة الطبيعية للشعوب .. إذن ، الدين ، المحتوي للعرف ، تأكيد للقانون الطبيعي . إن الشرائع اللادينية اللاعرفية هي ابتداع من إنسان ضد إنسان آخر ، وهي بالتالي باطلة لأنها فاقدة للمصدر الطبيعي الذي هو العرف والدين .

من يراقب سير المجتمع

السؤال من يراقب المجتمع لينبه إلى الإنحراف عن الشريعة إذا وقع .. ديمقراطياً ليس ثمة جهة تدعي حق الرقابة النيابية عن المجتمع في ذلك . إذن (المجتمع هو الرقيب على نفسه) . إن أي ادعاء من أية جهة .. فرداً أو جماعة بأنها مسئولة عن الشريعة هو دكتاتورية ، لأن الديمقراطية تعني مسئولية كل المجتمع ..الرقابة إذن ، من كل المجتمع . تلك هي الديمقراطية . أما كيف يتأتى ذلك ، فعن طريق أداة الحكم الديمقراطية الناتجة عن تنظيم المجتمع نفسه (في المؤتمرات الشعبية الأساسية) . وحكم الشعب بواسطة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ثم مؤتمر الشعب العام (المؤتمر القومي) الذي تلتقي فيه أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية . ووفقاً

لهذه النظرية ، فالشعب هو أداة الحكم ، والشعب في هذه الحالة هو الرقيب على نفسه .

بهذا تتحقق الرقابة الذاتية للمجتمع على شريعته

كيف يصحح المجتمع اتجاهه إذا انحرف عن شريعته ؟

إذا كانت أداة الحكم دكتاتورية كما هو الحال في النظم السياسية في العالم اليوم ، فان يقظة المجتمع للإنحراف عن الشريعة ليس لها وسيلة للتعبير وتقويم الانحراف إلا العنف ، أي الثورة على أداة الحكم .. والعنف أو الثورة حتى إذا كان تعبيراً عن إحساس المجتمع حيال ذلك الانحراف ، إلا أنه ليس كل المجتمع مشاركاً فيه ، بل يقوم به من

يملك مقدرة على المبادرة والجسارة على إعلان إرادة المجتمع .. بيد أن هذا المدخل هو مدخل الدكتاتورية ، لأن هذه المبادرة الثورية تمكن بحكم ضرورة الثورة لأداة حكم نائبة عن الشعب ، ومعنى هذا أن أداة الحكم ما زالت دكتاتورية .. علاوة على أن العنف والتغيير بالقوة في حد ذاته عمل غير ديمقراطي ، ولكنه يحدث نتيجة وجود وضع غير ديمقراطي سابق له . والمجتمع الذي ما زال يدور حول هذه المحصلة هو مجتمع متخلف .. إذن ، ماهو الحل ؟ .

الحل : هو أن يكون الشعب هو أداة الحكم .. من المؤتمرات الشعبية الأساسية إلى مؤتمر الشعب العام ، وأن تنتهي الإدارة الحكومية لتحل محلها اللجان الشعبية ، وأن

يكون مؤتمر الشعب العام مؤتمراً قومياً تلتقي فيه المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية . وإذا حدث انحراف عن شريعة المجتمع في مثل هذا النظام يعالج عن طريق المراجعة الديمقراطية وليس عن طريق القوة . والعملية هنا ليست عملية اختيار إرادي لأسلوب التغيير أو المعالجة ، بل هي نتيجة حتمية لطبيعة النظام الديمقراطي هذا ، إذ أنه في مثل هذه الحالة لاتوجد جهة خارج جهة أخري حتي توجه لها أعمال العنف أو تحملها مسئولية الإنحراف .



الصّحافة

إن الشخص الطبيعي حر في التعبير عن نفسه حتّى ولو تصرف بجنون ليعبر عن أنه مجنون . إن الشخص الاعتباري هو أيضاً حر في التعبير عن شخصيته الاعتبارية ، ولكن في كلتا الحالتين لايمثل الأول إلانفسه ، ولايمثل الثاني إلا مجموعة الأشخاص الطبيعيين المكونين لشخصيته الاعتبارية . المجتمع يتكون من العديد من الأشخاص الطبيعيين . والعديد من الاعتباريين . إذن ، تعبير شخص طبيعي عن أنه مجنون مثلاً لا يعني أن بقية أفراد المجتمع مجانين كذلك . أي أن تعبير شخص طبيعي لا يعني إلا التعبير عن نفسه ، وتعبير شخص اعتباري لا يعني إلا التعبير عن مصلحة أو رأي مجموعة المكونين لتلك

الشخصية الاعتبارية . فشركة إنتاج أوبيع الدخان لا تعبر مصلحياً إلا عن مصالح المكونين لتلك الشركة .. أي، المنتفعين بإنتاج أو بيع الدخان حتى وهو ضار بصحة الآخرين .

الصحافة وسيلة تعبير للمجتمع .. وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي، إذن ، منطقياً وديمقراطياً لايمكن أن تكون ملكاً لأي منهما .

الفرد الذي يملك صحيفة هي صحيفته وتعبر عن وجهة نظره هو فقط . والادعاء بأنها صحيفة الرأي العام هو ادعاء باطل لا أساس له من الصحة ، لأنها تعبر في الواقع عن وجهة نظر شخص طبيعي ، ولايجوز ديمقراطياً أن يملك الفرد الطبيعي أي وسيلة نشر أو إعلام عامة ، ولكن من حقه الطبيعي

أن يعبر عن نفسه فقط بأية وسيلة حتى ولو كانت جنونية ليبرهن على جنونه . إن الصحيفة التي يصدرها حرفيون مثلاً هي وسيلة تعبير لهذه الفئة من المجتمع فقط ، تطرح وجهة نظرها فقط ، وليست وجهة نظر الرأي العام . وهكذا الشأن في بقية الأشخاص الإعتباريين والطبيعيين في المجتمع.

إن الصحافة الديمقراطية هي التي تصدرها لجنة شعبية مكونة من كل فئات المجتمع المختلفة .. في هذه الحالة فقط ولا أخرى سواها تكون الصحافة أو وسيلة الإعلام معبرة عن المجتمع ككل ، وحاملة لوجهة نظر فئاته العامة ، وبذلك تكون الصحافة ديمقراطية أو اعلاماً ديمقراطياً .

إذا أصدر المهنيون الطبيون أي صحيفة فلا يحق لها إلا أن تكون طبية بحتة .. وهكذا

بالنسبة لبقية الفئات . الشخص الطبيعي يحق له أن يعبر عن نفسه فقط ، ولا يحق له ديمقراطياً أن يعبر عن أكثر من نفسه.. وتنتهي بهذا انتهاء جذرياً وديمقراطياً ما يسمى في العالم (بمشكلة حرية الصحافة) . إن مشكلة حرية الصحافة التي لم ينته النزاع حولها في العالم هي وليدة مشكلة الديمقراطية عموماً .. ولا يمكن حلها مالم تحل أزمة الديمقراطية برمتها في المجتمع كله .. وليس من طريق لحل لتلك المشكلة المستعصية ، أعني مشكلة الديمقراطية . إلا طريق وحيد وهو طريق النظرية العالمية الثالثة .

* * *

إن النظام الديمقراطي وفقاً لهذه النظرية بناء متماسك ، كل حجرة فيه مبنية على ما تحتها من المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية إلى أن تلتقي كلها

في جلسة مؤتمر الشعب العام . وليس هناك أي تصور آخر لمجتمع ديمقراطي على الإطلاق غير هذا التصور .

وأخيراً .. إن عصر الجماهير وهو يزحف حثيثاً نحونا بعد عصر الجمهوريات يلهب المشاعر . ويبهر الأبصار ، ولكنه بقدر ما يبشر به من حرية حقيقية للجماهير ، وانعتاق سعيد من قيود أدوات الحكم .. فهو ينذر بمجيء عصر الفوضى والغوغائية من بعده ، ان لم تنتكس الديمقراطية الجديدة التي هي سلطة الشعب .. وتعود سلطة الفرد أو الطبقة أو القبيلة أو الطائفة أو الحزب .

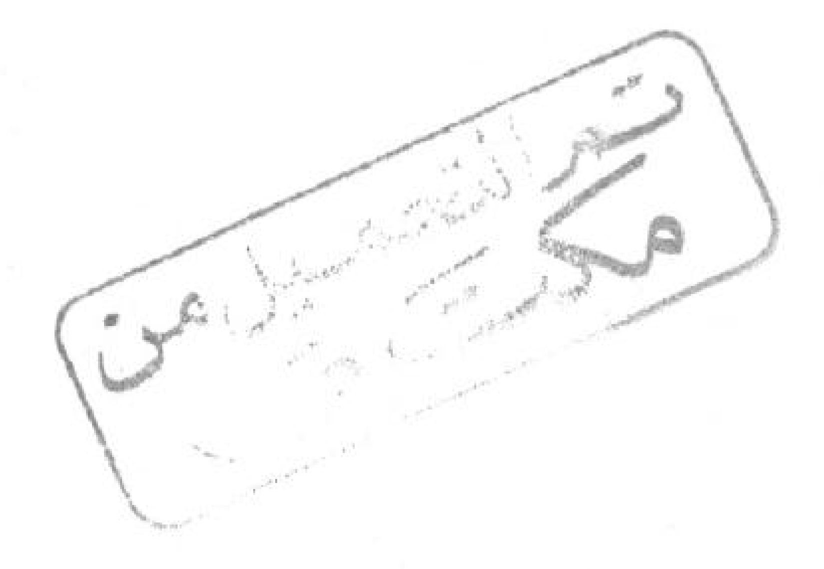
هذه هي الديمقراطية الحقيقية من الناحية النظرية . أما من الناحية الواقعية فإن الأقوياء دائماً يحكمون .. أي أن الطرف الأقوى في المجتمع هو الذي يحكم .

الفصل الثاني

حل المشكل الاقتصادي

"الاشتراكية"

بقلم : معمر القذافي



حل المشكل الاقتصادي

"الاشتراكية"

الركن الاقتصادي للنظرية العالمية الثالثة

بالرغم من أن تطورات تاريخية هامة قد حدثت على طريق حل مشكلة العمل وأجرة العمل ، أي : العلاقة بين العمال وأصحاب العمل .. بين المالكين والمنتجين ، منها تحديد ساعات العمل ، وأجرة العمل الإضافي والإجازات المختلفة ، والإعتراف بحد أدنى

للأجور ، ومشاركة العمال في الأرباح والادارة ، ومنع الفصل التعسفي ، والضمان الاجتماعي ، وحق الإضراب ، وكل ماحوته قوانين العمل التي لايكاد يخلو تشريع معاصر منها . وحدثت أيضاً تحولات لا تقل أهمية عن تلك في جانب الملكية من حيث ظهور أنظمة تحد من الدخل ، وأنظمة تحرم الملكية الخاصة وتسندها للحكومة . رغم كل هذه التطورات التي لا يستهان بها في تاريخ المشكل الإقتصادي إلا أن المشكلة لازالت قائمة جذرياً مع كل التقليمات والتحسينات والتهذيبات والإجراءات والتطورات التي طرأت عليها والتي جعلتها أقل حدة من القرون الماضية وحققت مصالح كثيرة للعاملين . إلا أن المشكل الإقتصادي لم يحل بعد في العالم . فالمحاولات التي انصبت

على الملكية لم تحل مشكلة المنتجين، فلا يزالون أجـراء رغـم انتقـال أوضـاع الملكية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار واتخاذها عدة أوضاع في الوسط بين اليسار واليمين .

والمحاولات التي انصبت على الأجرة لا تقل بعداً فى هذا الجانب عن المحاولات التي انصبت على الملكية ونقلتها من وضع إلى وضع . وفي مجمل معالجة قضية الأجرة هو المزايا التي تحصل عليها العاملون وضمنتها التشريعات وحمتها النقابات ، حيث تبدلت الحالة السيئة التى كان عليها المنتجون غداة الانقلاب الصناعي ، واكتسب العمال والفنيون والاداريون حقوقاً مع مرور الزمن كانت بعيدة المنال . ولكن في واقع الأمر فإن المشكل الاقتصادي مازال قائماً .

إن المحاولة التي انصبت على الأجور ليست حلاً على الإطلاق ، وإنما هي محاولة تلفيقية واصلاحية أقرب إلى الإحسان منها إلي الاعتراف بحق للعاملين . لماذا يعطى العاملون أجرة : لأنهم قاموا بعملية إنتاج لصالح الغير الذي استأجرهم لينتجوا له إنتاجاً ! إذن ، هم لم يستهلكوا إنتاجهم ، بل اضطروا للتنازل عنه مقابل أجرة ، والقاعدة السليمة هي : « الذي ينتج هو الذي يستهلك » .

« إن الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد » .

إن الأجير هو شبه العبد للسيد الذي يستأجره ، بل هو عبد مؤقت ، وعبوديته قائمة بقيام عمله مقابل أجر من صاحب العمل بغض النظر عن حيثية صاحب العمل من

حيث هو فرد أو حكومة . فالعاملون من حيث علاقتهم بالمالك أو بالمنشأة الإنتاجية ، ومن حيث مصالحهم الخاصة واحدة .. فهم أجراء في كل الحالات الموجودة الآن في العالم ، رغم أن أوضاع الملكية مختلفة من اليمين إلى اليسار . حتى المنشأة الاقتصادية العامة لا تعطي لعمالها إلا أجورا ومساعدات اجتماعية أخرى أشبه بالإحسان الذي يتفضل به الأغنياء أصحاب المؤسسات الإقتصادية الخاصة على العاملين معهم .

فالقول بأن الدخل في حالة الملكية العامة يعود إلى المجتمع ، بما فيه العاملون خلافاً لدخل المؤسسة الخاصة الذي يعود لمالكها فقط ، صحيح إذا نظرنا إلى المصلحة العامة للمجتمع وليس إلى المصالح الخاصة للعاملين ، وإذا افترضنا أن السلطة السياسية والمحتكرة

للملكية هى سلطة كل الناس ، أي أنها
سلطة الشعب بكامله يمارسها عن طريق
المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .. وليست
سلطة طبقة واحدة ، أو حزب واحد ،
أو مجموعة أحزاب ، أو سلطة طائفة ،
أو قبيلة ، أو عائلة ، أو فرد ، أو أي
نوع من السلطة النيابية . ومع هذا فان
ما يعود على العاملين مباشرة من حيث
مصالحهم الخاصة ، في شكل أجور أو
نسبة من الأرباح أو خدمات اجتماعية ،
هو نفس الذي يعود علي العاملين في
المؤسسة الخاصة : أي أن كلاً من
العاملين في المنشأة العامة والمنشأة الخاصة
هم أجراء رغم اختلاف المالك .

وهكذا فإن التطور الذي طرأ على الملكية
من حيث نقلها من يد إلى يد لم يحل مشكلة

حق العامل في الانتاج ذاته الذي ينتجه مباشرة ، وليس عن طريق المجتمع أو مقابل أجرة ، والدليل على ذلك هو أن المنتجين لا يزالون أجراء رغم تبدل أوضاع الملكية .

إن الحل النهائي هو إلغاء الأجرة ، وتحرير الإنسان من عبوديتها ، والعودة إلى القواعد الطبيعية التي حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات وأشكال الحكومات والتشريعات الوضعية .

إن القواعد الطبيعية هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الانسانية .

إن القواعد الطبيعية أنتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الإنتاج الاقتصادي ، وحققت استهلاكاً متساوياً تقريباً لإنتاج الطبيعة بين الأفراد . أما

عمليات استغلال إنسان لإنسان ، واستحواذ فرد على أكثر من حاجته من الثروة ، هي ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية وبداية فساد وانحراف حياة الجماعة البشرية ، وهى بداية ظهور مجتمع الاستغلال . وإذا حللنا عوامل الإنتاج الاقتصادي منذ القدم وحتى الآن ، ودائماً ، نجدها تتكون حتماً من عناصر إنتاج أساسية ، وهي مواد إنتاج ، ووسيلة إنتاج ، ومنتج . والقاعدة الطبيعية للمساواة هي : أن لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذا الإنتاج ، لأنه إذا سحب واحد منها لا يحدث إنتاج ، ولكل عنصر دور أساسي في عملية الإنتاج ، وبدونه يتوقف الانتاج .

وما دام كل عنصر من هذه العناصر ضرورياً وأساسياً ، إذن هي متساوية في

ضرورتها في العملية الإنتاجية ، ولابد أن تتساوى في حقها في الإنتاج الذى أنتجته ، وطغيان أحدها على الآخر هو تصادم مع القاعدة الطبيعية للمساواة ، وتعد على حق الغير . إذن ، لكل عنصر حصة بغض النظر عن هذه العناصر ، فإذا وجدنا عملية إنتاجية تمت بواسطة عنصرين فقط يصير لكل عنصر نصف الإنتاج ، وإذا تمت بثلاثة عناصر يصير لكل عنصر ثلث الإنتاج .. وهكذا .

وبتطبيق هذه القاعدة الطبيعية على الواقع القديم والمعاصر نجد الآتي :

في مرحلة الإنتاج اليدوي تتكون عملية الإنتاج من مواد خام وإنسان منتج ، ثم دخلت وسيلة إنتاج في الوسط بحيث استخدمها الإنسان في عملية الإنتاج ،

ويعتبر الحيوان نموذجاً لها كوحدة قوة ، ثم تطورت هذه الوسيلة وحلت الآلة محل الحيوان ، وتطورت أنواع وكميات المواد الخام من مواد بسيطة رخيصة إلى مواد مركبة وثمينة للغاية . وتطور أيضاً الإنسان من عامل عادي إلى مهندس وفني ، ومن أعداد غفيرة من العاملين إلى نفر قليل من الفنيين . بيد أن عناصر الإنتاج وان تغيرت كيفياً وكمياً لم تتغير في جوهرها من حيث دور كل واحد منها في عملية الإنتاج وضرورته ، فخام الحديد مثلاً الذى هو أحد عناصر الإنتاج قديماً وحديثاً كان يصنع بطريقة بدائية ينتج منه الحداد يدوياً سكيناً أو فأساً أو رمحاً .. الخ . والآن نفس خام الحديد يصنع بواسطة أفران عالية ينتج منه المهندسون والفنيون الآلات

والمحركات والمركبات بأنواعها المختلفة .
والحيوان الذي هو الحصان أو البغل أو
الجمل وما في حكمها ، والذي كان أحد
عناصر الإنتاج ، حل محله الآن المصنع
الضخم والآلات الجبارة . والمواد المنتجة
التي كانت أدوات بدائية أصبحت الآن
معدات فنية معقدة . ومع هذا فعوامل
الإنتاج الطبيعية الأساسية ثابتة جوهرياً رغم
تطورها الهائل ، وهذا الثبات الجوهري
لعناصر الإنتاج يجعل القاعدة الطبيعية هي
القاعدة السليمة التي لا مفر من العودة إليها
في حل المشكل الإقتصادي حلاً نهائياً ،
وذلك بعد فشل كل المحاولات التاريخية
السابقة والتي تجاهلت القواعد الطبيعية .

إن النظريات التاريخية السابقة عالجت
المشكل الإقتصادى من زاوية ملكية الرقبة

لأحد عناصر الإنتاج فقط ، ومن زاوية الأجور مقابل الإنتاج فقط ، ولم تحل المشكلة الحقيقية وهى مشكلة الانتاج نفسه . (وهكذا كان أهم خصائص الأنظمة الإقتصادية السائدة الآن في العالم هو نظام الأجور الذى يجرد العامل من أي حق في المنتجات التي ينتجها ، سواء أكان الإنتاج لحساب المجتمع أم لحساب منشأة خاصة) .

إن المنشأة الصناعية الإنتاجية قائمة من مواد إنتاج وآلات المصنع وعمال ، ويتولد الإنتاج من استخدام آلات المصنع بواسطة العمال في تصنيع المواد الأولية ... وهكذا فالمواد المصنعة الجاهزة للاستعمال والاستهلاك مرت بعملية إنتاجية ماكانت لتحصل لولا المواد الخام والمصنع والعمال ، بحيث لو استبعدنا المواد الأولية ، لما وجد المصنع

ما يصنعه . ولو استبعدنا المصنع لما تصنعت المواد الخام. ولو استبعدنا المنتجين لما اشتغل المصنع . وهكذا فالعناصر التي هي ثلاثة في هذه العملية متساوية الضرورة في عملية الإنتاج وبدونها — هي الثلاثة — لما حصل إنتاج ، وأي واحد منها لا يستطيع القيام بهذه العملية الإنتاجية بمفرده ، كما أن أي إثنين من هذه العناصر الثلاثة في مثل هذه العملية لا يستطيعان القيام بالإنتاج في غياب العنصر الثالث . والقاعدة الطبيعية في هذه الحالة تحتم تساوي حصص هذه العوامل الثلاثة في الإنتاج ، أي أن إنتاج مثل هذا المصنع يقسم إلى ثلاث حصص ، ولكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة ، فليس المهم المصنع فقط . ولكن المهم من يستهلك إنتاج المصنع .

كذلك العملية الإنتاجية الزراعية التي تتم بفعل الإنسان والارض دون استخدام وسيلة ثالثة ، هي مثل العملية الإنتاجية الصناعية اليدوية تماماً ، فالإنتاج في مثل هذه الحالة يقسم إلى حصتين فقط بعدد عوامل الإنتاج . أما إذا استخدمت وسيلة آلية أو ما في حكمها للزراعة .. فالإنتاج هنا يقسم إلى ثلاث حصص : الأرض ، والزارع ، والآلة التي استخدمها في عملية الزراعة .

وهكذا يقام نظام إشتراكي تخضع له كل العمليات الإنتاجية قياساً على هذه القاعدة الطبيعية .

إن المنتجين هم العمال ، وقد سموا هكذا لأن كلمة العمال أو الشغيلة أو الكادحين لم تعد حقيقة ، والسبب هو أن العمال حسب التعريف التقليدي آخذون

في التغير كميا وكيفيا ، وأن طبقة العمال في تناقص مستمر ، يتناسب طردياً مع تطور الآلات والعلم .

إن الجهد الذي كان يلزم لإحداثه عدد من العمال ، أصبح الآن يحدث بفعل حركة الآلة . وتشغيل الآلة يتطلب أقل عدد من المشغلين ، وهذا هو التغير الكمي للقوة العاملة . كما أن الآلة استلزمت قدرة فنية بدل القدرة العضلية ، وهذا هو التغير الكيفي في القوة العاملة .

إن قوة منتجة فحسب أصبحت أحد عناصر الإنتاج ، وقد تحولت الشغيلة بفعل التطور من الأعداد الغفيرة الكادحة الجاهلة إلى أعداد محدودة من فنيين ومهندسين وعلماء . ونتيجة لذلك فإن نقابات العمال ستختفي وتحل محلها نقابات المهندسين

والفنيين ، إذ أن التطور العلمي هو مكسب للإنسانية لا يمكن العودة عنه ، وان الأمية مقضي عليها بحكم هذا التطور ، وإن الشغيلة العادية ظاهرة مؤقتة آخذة في الإختفاء تدريجياً أمام التطور العلمي . بيد أن الإنسان بشكله الجديد سيبقى دائماً عنصراً أساسياً في عملية الإنتاج .

الحاجة : إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته ، فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد إنسان لإنسان ، والإستغلال سببه الحاجة . فالحاجة مشكل حقيقي ، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان .

المسكن : حاجة ضرورية للفرد والأسرة ، فلا ينبغي أن يكون ملكاً لغيره . لا حرية لإنسان يعيش في مسكن غيره بأجرة أو

الحاجة من الحرية

بدونها . إن المحاولات التي تبذلها الدول من أجل معالجة مشكلة المسكن ليست حلاً على الإطلاق لهذه المشكلة ، والسبب هو أن تلك المحاولات لا تستهدف الحل الجذري والنهائي ، وهو ضرورة أن يملك الإنسان مسكنه ، بل استهدفت الأجرة من حيث خفضها أو زيادتها وتقنينها ، سواء أكانت هذه الأجرة لحساب خاص أم عام . فلا يجوز في المجتمع الاشتراكي أن تتحكم أي جهة في حاجة الانسان ، بما فيها المجتمع نفسه . فلا يحق لأحد أن يبني مسكناً زائداً عن سكناه وسكن ورثته بغرض تأجيره ، لأن المسكن هو عبارة عن حاجة لإنسان آخر ، وبناؤه بقصد تأجيره هو شروع في التحكم في حاجة ذلك الإنسان . وفي الحاجة تكمن الحرية .

المعاش : حاجة ماسة جداً للإنسان ، فلا يجوز أن يكون معاش أي إنسان في المجتمع أجرة من أي جهة أو صدقة من أحد : فلا أجراء في المجتمع الإشتراكي بل شركاء . فمعاشك هو ملكية خاصة لك تديرها بنفسك في حدود إشباع حاجاتك ، أو يكون حصة في إنتاج أنت أحد عناصره الأساسية ، وليس أجرة مقابل إنتاج لأي كان .

المركوب : حاجة ضرورية أيضاً للفرد والأسرة ، فلا ينبغي أن يكون مركوبك ملكاً لغيرك . فلا يحق في المجتمع الإشتراكي لإنسان أو جهة أخرى أن تمتلك وسائل ركوب شخصية بغرض تأجيرها لأن ذلك تحكم في حاجة الآخرين .

الأرض : الأرض ليست ملكاً لأحد . ولكن يحق لكل واحد استغلالها للإنتفاع

بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته وحياة ورثته في حدود جهده الخاص دون استخدام غيره بأجر أو بدونه ، وفي حدود إشباع حاجاته . إنه لو جاز امتلاك الأرض لما وجد غير الحاضرين نصيبهم فيها ، وإن الأرض ثابتة ، والمنتفعون بها يتغيرون بمرور الزمن مهنة وقدرة ووجوداً .

إن غاية المجتمع الإشتراكى الجديد هي تكوين مجتمع سعيد لأنه حر ، وهذا لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان ، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها .

إن إشباع الحاجات ينبغى أن يتم دون استغلال أو استعباد الغير ، وإلا تناقض مع غاية المجتمع الاشتراكي الجديد .

فالإنسان في المجتمع الجديد ، إما أن

يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية ، أو أن يعمل لمؤسسة اشتراكية يكون شريكاً في إنتاجها ، أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ، ويضمن له المجتمع حاجاته المادية .

إن النشاط الاقتصادي في المجتمع الإشتراكي الجديد هو : نشاط إنتاجي من أجل إشباع الحاجات المادية ، وليس نشاطاً غير إنتاجي أو نشاطاً يبحث عن الربح من أجل الإدخار الزائد عن إشباع تلك الحاجات . إن ذلك لا إمكانية له بحكم القواعد الإشتراكية الجديدة .

إن الغاية المشروعة للنشاط الاقتصادي للأفراد هي إشباع حاجاتهم فقط ، إذ أن ثروة العالم محدودة على الأقل في كل مرحلة .. وكذلك ثروة كل مجتمع على حدة ، ولهذا لا يحق لأي فرد القيام بنشاط

إقتصادي بغرض الإستحواذ على كمية من تلك الثروة أكثر من إشباع حاجاته ، لأن المقدار الزائد عن حاجاته هو حق للأفراد الآخرين . ولكن يحق له الإدخار من حاجاته من إنتاجه الذاتي وليس من جهد الغير ولا على حساب حاجات الغير . لأنه لو جاز القيام بنشاط إقتصادى أكثر من إشباع الحاجات لحاز إنسان أكثر من حاجاته ، ولحرم غيره من الحصول على حاجاته .

إن الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع .

إن إباحة الإنتاج الخاص للحصول على ادخار فوق إشباع الحاجات ، وإباحة استخدام الغير لإشباع حاجاتك ، أو استخدامه للحصول على ماهو فوق حاجاتك

.. أي تسخير إنسان لإشباع حاجات غيره وتحقيق ادخار لغيره على حساب حاجاته هو عين الإستغلال .

إن العمل مقابل أجرة ، إضافة على كونه عبودية للإنسان كما أسلفنا ، هو عمل بدون بواعث على العمل ـ لأن المنتج فيه أجير وليس شريكاً .

إن الذي يعمل لنفسه مخلص في عمله الإنتاجي دون شك ، لأن باعثه على الإخلاص في الإنتاج هو اعتماده على عمله الخاص لإشباع حاجاته المادية . والذى يعمل في مؤسسة إشتراكية ، هو شريك في إنتاجها ، مخلص في عمله الإنتاجي دون شك ، لأن باعثه على الإخلاص في الإنتاج هو حصوله على إشباع حاجاته من ذلك

الإنتاج ، أما الذي يعمل مقابل أجرة ليس له باعث على العمل .

إن العمل بالأجرة يواجه عجزاً في حل مشكلة زيادة الإنتاج وتطويره ، وسواء أكان خدمات أم إنتاجاً فإنه يواجه تدهوراً مستمراً لأنه قائم على أكتاف الأجراء .

أمثلة على العمل الأجير لحساب المجتمع ، والعمل الأجير لحساب خاص ، والعمل بدون أجرة .

المثال الأول :

(أ) عامل ينتج (10) تفاحات لحساب المجتمع ، ويمنحه المجتمع تفاحة واحدة مقابل إنتاجه ، وهي ماتشبع حاجته تماماً .

(ب) عامل ينتج (10) تفاحات لحساب

المجتمع ، ويعطيه المجتمع تفاحة واحدة مقابل إنتاجه وهى أقل من إشباع حاجته .

(2) المثال الثاني :

عامل ينتج (10) تفاحات لحساب فرد آخر ، ويتقاضى أجراً يقل عن ثمن تفاحة واحدة .

(3) المثال الثالث :

عامل ينتج (10) تفاحات لنفسه .

النتيجة :

الأول (أ) لن يزيد من إنتاجه لأنه مهما زاد لن يناله شخصياً منه إلا تفاحة واحدة وهو ما يشبع حاجته . وهكذا فكل

القوى العاملة لحساب المجتمع متقاعسة باستمرار نفسياً ـــ تلقائياً .

الأول (ب) ليس له دافع للإنتاج ذاته لأنه ينتج للمجتمع دون أن يتحصل على إشباع حاجاته ، ولكنه يستمر في العمل بدون دافع ، لأنه مضطر للرضوخ لظروف العمل العام في كل المجتمع . وتلك حالة كل أفراده .

الثاني : لا يعمل لينتج أصلا ، ولكنه يعمل ليتحصل على أجرة ، وحيث أن أجرته أقل من الحصول على حاجته ، فهو إما أن يبحث عن سيد آخر يبيع له عمله بثمن أفضل من الأول ، وإما أن يضطر للاستمرار في العمل ليبقى على قيد الحياة .

أما الثالث : فهو الوحيد الذي ينتج

دون تقاعس ، ودون إجبار . وحيث أن المجتمع الإشتراكي ليس فيه امكانية لإنتاج فردي فوق إشباع الحاجات الفردية ، ولا يسمح بإشباع الحاجات على حساب أو بواسطة الغير ، وأن المؤسسات الإشتراكية تعمل لإشباع حاجات المجتمع . إذن ، المثال الثالث يوضح الوضعية السليمة للإنتاج الإقتصادى ، بيد أنه في كل الحالات ــ حتى السيئة منها ــ يستمر الإنتاج من أجل البقاء . وليس أدل على ذلك من أن الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية يتراكم ويتضخم في يد المالكين القلة والذين لا يعملون ولكن يستغلون جهد الكادحين الذين يضطرون للإنتاج ليعيشوا . إلا أن الكتاب الأخضر لا يحل مشكلة الإنتاج المادي فقط بل يرسم طريق الحل الشامل لمشكلات المجتمع

الإنساني ليتحرر الفرد مادياً ومعنوياً تحرراً نهائياً لتتحقق سعادته .

أمثلة أخرى :

ــ إذا افترضنا أن ثروة المجتمع هي (10) وحدات وعدد سكانه (10) فإن نصيب كل فرد من ثروة المجتمع هو $\frac{10}{10}$ = واحدة فقط من وحدات الثروة . ولكن إذا وجد أن عدداً من أفراد المجتمع يملك أكثر من وحدة من الوحدات . إذن ، عدد آخر من ذات المجتمع لا يملك منها شيئاً ، والسبب هو أن نصيبه من وحدات الثروة استحوذ عليها الآخرون .. ولهذا يوجد أغنياء وفقراء في المجتمع الإستغلالي .

ولنفرض أن خمسة من هذا المجتمع

وجدنا كل واحد منهم يملك وحدتين .
إذن ، هناك خمسة آخرون منه لا يملكون شيئاً ، أي 50٪ محرومون من حقهم في ثروتهم . ذلك لأن الوحدة الإضافية التي يمتلكها كل واحد من الخمسة الأولى هي نصيب الخمسة الثانية .

وإذا كان مايحتاجه الفرد في هذا المجتمع لإشباع حاجاته هو وحدة فقط من وحدات ثروة المجتمع ، فإن الفرد الذي يملك أكثر من وحدة من تلك الوحدات هو مستول في حقيقة الأمر على حق لأفراد المجتمع الآخرين . وحيث أن هذه الحصة هي فوق مايحتاجه لإشباع حاجاته المقدرة بوحدة واحدة من وحدات الثروة ، إذن هو يستولي عليها لأجل الإكتناز ، وهذا الإكتناز لا يتحقق له إلا على حساب حاجة

الغير ، أي بالأخذ من نصيب الآخرين في هذه الثروة . وهذا هو سبب وجود الذين يكتنزون ولا ينفقون . أي ، يدخرون فوق إشباع حاجاتهم ووجود السائلين والمحرومين أي الذين يسألون عن حقهم في ثروة مجتمعهم ولا يجدون مايستهلكون . إنها عملية نهب وسرقة ، ولكنها علنية ومشروعة حسب القواعد الظالمة الإستغلالية التي تحكم ذلك المجتمع .

إن ما وراء إشباع الحاجات فهو يبقى أخيراً ملكاً لكل أفراد المجتمع ، أما الأفراد فلهم أن يدخروا ما يشاؤون من حاجاتهم فقط ، إذ أن الإكتناز فوق الحاجات هو تعد على ثروة عامة .

إن المجدين والحذاق ليس لهم حق في الإستيلاء على نصيب الغير نتيجة جدهم

وحذقهم ، ولكنهم يستطيعون أن يستفيدوا من تلك المزايا في إشباع حاجاتهم والإدخار من تلك الحاجات . كما أن العاجزين والبلهاء والمعتوهين لا يعني حالهم هذا أن ليس لهم نفس النصيب الذي للأصحاء في ثروة المجتمع .

إن ثروة المجتمع تشبه مؤسسة تموين ، أو مخزن تموين يقدم يومياً لعدد من الناس مقداراً من التموين بوزن محدد يكفي لإشباع حاجة أولئك الناس في اليوم ، ولكل فرد أن يدخر من ذلك المقدار ما يريد ، أي له أن يستهلك ما يشاء ويدخر ما يشاء من حصته ، وفي هذا يستغل قدراته الذاتية وحذقه . أما الذى يستغل تلك المواهب ليتمكن من الأخذ من مخزن التموين العام ليضيفه لنفسه فهو سارق ما في ذلك شك . وهكذا ، فالذي يستخدم حذقه ليكسب

ثروة أكثر من إشباع حاجاته هو في الواقع معتد على حق عام وهو ثروة المجتمع التي هي مثل المخزن المذكور في هذا المثال .

ولا يجوز التفاوت في ثروة الأفراد في لمجتمع الإشتراكي الجديد إلا للذين يقومون بخدمة عامة ويخصص لهم المجتمع نصيباً معيناً من الثروة مساوياً لتلك الخدمة .. إن نصيب الأفراد لا يتفاوت إلا بمقدار مايقدم كل منهم من خدمة عامة أكثر من غيره ، وبقدر ما ينتج أكثر من غيره .

وهكذا أنتجت التجارب التاريخية تجربة جديدة كتتويج نهائي لكفاح الإنسان من أجل استكمال حريته وتحقيق سعادته باشباع حاجاته ودفع استغلال غيره له ، ووضع حد نهائي للطغيان ، وإيجاد طريقة لتوزيع ثروة المجتمع توزيعاً عادلاً حيث تعمل

بنفسك لإشباع حاجاتك ، لا أن تسخر الغير ليعمل لحسابك لتشبع على حسابه حاجاتك ، أو أن تعمل من أجل سلب حاجات الآخرين .

إنها نظرية تحرير الحاجات ليتحرر الإنسان .

وهكذا فالمجتمع الاشتراكى الجديد هو نتيجة جدلية لا غير للعلاقات الظالمة السائدة في العالم ، والتي ولدت الحل الطبيعي وهو ملكية خاصة لإشباع الحاجات دون استخدام الغير ، وملكية اشتراكية ، المنتجون فيها شركاء في إنتاجها تحل محل الملكية الخاصة التى تقوم على إنتاج الأجراء دون حق لهم في الإنتاج الذى ينتجونه فيها .

إن الذي يمتلك المسكن الذي تسكنه ، أو المركوب الذي تركبه ، أو المعاش الذي

تعيش به يمتلك حريتك أو جزءاً من حريتك ، والحرية لا تتجزأ ، ولكي يكون الانسان سعيداً لا بد أن يكون حراً ، ولكي يكون حراً لابد من أن يملك حاجاته بنفسه .

إن الذى يمتلك حاجتك يتحكم فيك أو يستغلك ، وقد يستعبدك رغم أي تشريع قد يحرم ذلك .

إن الحاجات المادية الضرورية الماسة والشخصية للإنسان ، تبدأ من الملبس والطعام حتى المركوب، والمسكن، لابد وأن يملكها الانسان ملكية خاصة ومقدسة ، ولا يجوز أن تكون مؤجرة من أي جهة.وإن الحصول عليها مقابل أجرة تجعل مالكها الحقيقي يتدخل في حياتك الخاصة ويتحكم في حاجاتك الماسة ، حتى ولو كان المجتمع

بصورة عامة، فيتحكم في حريتك ويفقدك سعادتك ، كما يتدخل صاحب الملبس التي تؤجرها منه لخلعها منك ربما في الشارع ليتركك عارياً ، يتدخل أيضاً صاحب المركوب ليتركك على قارعة الطريق . ويتدخل كذلك صاحب المسكن ليتركك بلا مأوى .

إن الحاجات الضرورية للإنسان من السخرية معالجتها بإجراءات قانونية أو إدارية أو ما إليها ، وإنما يؤسس عليها المجتمع جذرياً وفق قواعد طبيعية .

إن هدف المجتمع الإشتراكي هو سعادة الانسان التي لا تكون إلا في ظل الحرية المادية والمعنوية . وتحقيق الحرية يتوقف على مدى امتلاك الإنسان لحاجاته امتلاكاً شخصياً ومضموناً ضماناً مقدساً .. أي أن حاجتك

ينبغي ألا تكون ملكاً لغيرك ، وأن لا تكون عرضة للسلب منك من أي جهة في المجتمع ، وإلا عشت في قلق يذهب سعادتك ويجعلك غير حر لأنك عائش في ظل توقعات تدخل خارجي في حاجاتك الضرورية .

أما قلب المجتمعات المعاصرة من مجتمعات الأجراء إلى مجتمعات الشركاء فهو حتمي كنتاج جدلي للأطروحات الإقتصادية المتناقضة السائدة في العالم اليوم ، ونتيجة جدلية حتمية للعلاقات الظالمة والتي أساسها نظام الأجرة والتي لم تحل بعد .

إن القوة التهديدية لنقابات العمال في العالم الرأسمالي كفيلة بقلب المجتمعات الرأسمالية من مجتمعات أجراء إلى مجتمعات شركاء .

إن احتمال قيام الثورة لتحقيق الإشتراكية يبدأ باستيلاء المنتجين على حصتهم من الانتاج الذى ينتجونه . وسيتحول غرض الاضرابات العمالية من مطلب زيادة الأجور إلى مطلب المشاركة في الإنتاج ، وسيتم كل ذلك عاجلاً أم آجلاً بالإهتداء بالكتاب الأخضر .

أما الخطوة النهائية فهي وصول المجتمع الإشتراكي الجديد إلى مرحلة اختفاء الربح والنقود ، وذلك بتحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجي بالكامل وبلوغ الانتاج درجة إشباع الحاجات المادية لأفراد المجتمع ، وفي هذه المرحلة النهائية يختفى الربح تلقائياً وتنعدم الحاجة للنقود .

إن الإعتراف بالربح هو اعتراف بالإستغلال ، إذ أن مجرد الإعتراف به

لا يجعل له حداً يقف عنده . أما إجراءات الحد منه بالوسائل المختلفة هي محاولات إصلاحية وغير جذرية لمنع استغلال إنسان لإنسان .

إن الحل النهائي هو إلغاء الربح . ولكن الربح هو محرك للعملية الإقتصادية . ولهذا فالغاء الربح ليس مسألة قرار . بل ، هو نتيجة تطور للإنتاج الإشتراكي تتحقق إذا تحقق الإشباع المادي لحاجات المجتمع والأفراد . إن العمل من أجل زيادة الربح هو الذي يؤدي إلى اختفاء الربح في النهاية .

خدم المنازل : خدم المنازل سواء أكانوا بأجر أم بدونه ، هم إحدى حالات الرقيق ، بل هم رقيق العصر الحديث . وحيث أن المجتمع الإشتراكي الجديد يقوم على أساس المشاركة في الإنتاج وليس على الأجور ،

فإن خدم المنازل لا تنطبق عليهم القواعد
الاشتراكية الطبيعية ، لأنهم يقومون بخدمات
لا بإنتاج والخدمات ليس لها إنتاج مادي
يقبل القسمة إلى حصص وفقاً للقاعدة الإشتراكية
الطبيعية ، ولهذا فليس لخدم المنازل إلا العمل
مقابل أجر ، أو العمل بدونه في الظروف
السيئة . وحيث أن الأجزاء هم نوع من
العبيد وعبوديتهم قائمة بقيام عملهم مقابل
أجر ، وحيث أن خدم المنازل هم في
درجة أسفل من الأجراء في المنشآت
والمؤسسات الإقتصادية خارج المنازل ،
فهم أولى بالإنعتاق من عبودية مجتمع الأجراء
مجتمع العبيد . فظاهرة خدم المنازل هي
إحدى الظواهر الإجتماعية التي تلي ظاهرة
الرقيق . والنظرية العالمية الثالثة هي بشير
للجماهير بالخلاص النهائي من كل قيود
الظلم والإستبداد والاستغلال والهيمنة

المنزل يخدمه أهله

السياسية والإقتصادية بقصد قيام مجتمع كل الناس .. كل الناس فيه أحرار حيث يتساوون في السلطة والثروة والسلاح لكي تنتصر الحرية الإنتصار النهائي والكامل .

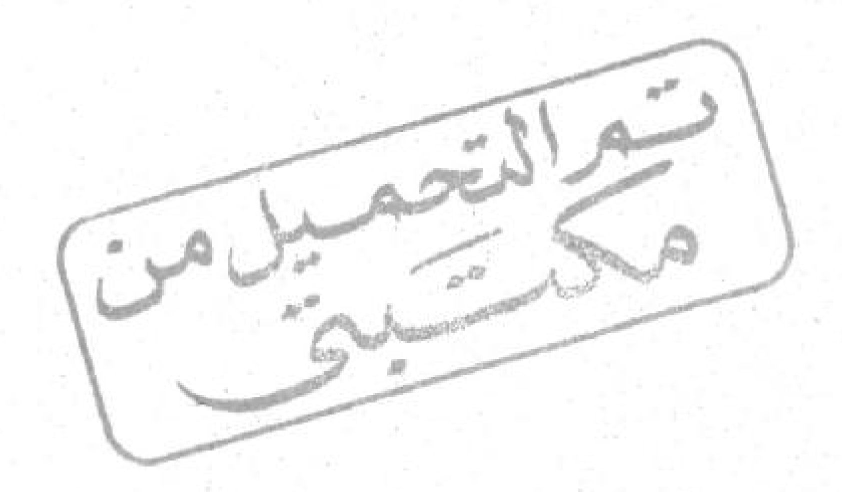
لذا فان الكتاب الأخضر يرسم طريق الخلاص أمام الجماهير من أجراء وخدم منازل لتتحقق حرية الإنسان . ولهذا لا مناص من الكفاح لتحرير خدم المنازل من وضعية الرق التي هم فيها ، وتحويلهم إلى شركاء خارج المنازل حيث الإنتاج المادي القابل للقسمة إلى حصص حسب عوامله .. فالمنزل يخدمه أهله . أما حل الخدمة المنزلية الضرورية فلا تكون بخدم .. بأجر أو بدون أجر ، وإنما تكون بموظفين قابلين للترقية أثناء أداء وظيفتهم المنزلية ، ولهم الضمانات الإجتماعية والمادية كأي موظف في خدمة عامة .

الفصل الثالث

الركن الاجتماعي

للنظرية العالمية الثالثة

بقلم : معمر القذافي



الركن الاجتماعي
للنظرية العالمية الثالثة

إن المحرك للتاريخ الإنساني هو العامل الإجتماعي .. أي القومي ، فالرابطة الاجتماعية التي تربط الجماعات البشرية كلاً على حدة .. من الأسرة إلى القبيلة إلى الأمة هي أساس حركة التاريخ .

(ان ابطال التاريخ هم أفراد يضحون من أجل قضايا) . ليس هناك أي تعريف آخر لذلك . ولكن أي قضايا ؟ إنهم يضحون من أجل آخرين .. ولكن أي آخرين ؟ إنهم الآخرون الذين لهم علاقة بهم .. وان العلاقة بين فرد وجماعة هي علاقة إجتماعية

.. أي علاقة قوم ببعضهم بعضا ..
فالأساس الذى كون القوم هو القومية .
إذن ، تلك القضايا هي قضايا قومية .. والعلاقة
القومية هي العلاقة الاجتماعية فالإجتماعية
مشتقة من الجماعة، أي، علاقة الجماعة
فيما بينها . والقومية مشتقة من القوم، أى ،
علاقة القوم فيما بينهم ، فالعلاقة الإجتماعية
هي العلاقة القومية .. والعلاقة القومية هي
العلاقة الإجتماعية .. إذ أن الجماعة هي قوم،
والقوم هم الجماعة حتّى اذا قل عدد
الواحدة عن الأخرى . ناهيك عن التعريف
التفصيلي الذي يعني الجماعة المؤقتة بغض
النظر عن علاقات أفرادها القومية . إن
المقصود بالجماعة هنا هي الجماعة الدائمة
بسبب علاقتها القومية .

ثم ، إن الحركات التاريخية هي الحركات

الجماهيرية ، أي ، الجماعية .. أي ، حركة الجماعة من أجل نفسها .. من أجل استقلالها عن جماعة أخرى ليست جماعتها ، أي لكل منهما تكوين إجتماعي يربطها بنفسها . فالحركات الجماعية دائماً هي حركات إستقلالية .. حركات لتحقيق الذات للجماعة المغلوبة أو المظلومة .. من طرف جماعة أخرى ،أما مسألة الصراع على السلطة فهو يقع داخل الجماعة ذاتها حتى مستوى الأسرة ، كما يوضحه الفصل الأول من الكتاب الأخضر الركن السياسي للنظرية العالمية الثالثة . والحركة الجماعية هي حركة قوم من أجل نفسها ، إذ أن الجماعة الواحدة بحكم تكوينها الطبيعي الواحد لها حاجات إجتماعية واحدة تحتاج إشباعاً بحالة جماعية . وهي ليست فردية على أي وجه ، بل هي حاجات أو حقوق أو مطالب أو

غايات جماعية صاحبها قوم تربطهم قومية واحدة . ولذا سميت هذه الحركات بالحركات القومية . فحركات التحرر القومي في العصر الحاضر هي نفسها الحركات الاجتماعية وهي لن تنتهي حتى تتحرر كل جماعة من سيطرة أي جماعة أخري . أي أن العالم الآن يمر بأحد دورات حركة التاريخ العادية وهو الصراع القومي انتصاراً للقومية .

هذه هي الحقيقة التاريخية في عالم الانسان وهي الحقيقة الإجتماعية . أي أن الصراع القومي .. الصراع الإجتماعي هو أساس حركة التاريخ ، لأنه أقوى من كل العوامل الأخرى ، ذلك لانه هو الأصل ، هو الأساس .. أي أنه هو طبيعة الجماعة البشرية ، طبيعة القوم ، بل هو طبيعة

الحياة نفسها ، إذ أن الحيوانات الأخرى من غير الانسان تعيش في جماعات ، وأن الجماعة هي أساس بقاء جماعات المملكة الحيوانية . والقومية هي أساس بقاء الأمم . إن الأمم التي تحطمت قوميتها هي التي تعرض وجودها للدمار . إن الأقليات التي هي إحدى المشكلات السياسية في العالم سببها اجتماعي فهي أمم تحطمت قوميتها فتقطعت أوصالها . فالعامل الإجتماعي عامل حياة .. عامل بقاء ، ولهذا فهو محرك طبيعي وذاتي للقوم من أجل البقاء .

القومية في عالم الإنسان والحيوان مثل الجاذبية في عالم الجماد والاجرام ، فلو تحطمت جاذبية الشمس لتطايرت غازاتها وفقدت وحدتها . ووحدتها هي أساس بقائها ، إذن، البقاء أساسه عامل وحدة

الشيء . وعامل وحدة أي جماعة هو العامل الإجتماعي ، أي القومية . ولهذا السبب تكافح الجماعات من أجل وحدتها القومية ، لأن في ذلك بقاءها .

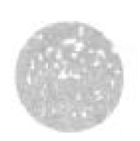
والعامل القومى .. الرابطة الإجتماعية يعمل تلقائياً على دفع القوم الواحد نحو البقاء مثلما تعمل جاذبية الشيء تلقائياً على بقائه كتلة واحدة حول النواة . ان انتشار الذرات وتطايرها في نظرية القنبلة الذرية ناشيء من تفجير النواة مصدر الجذب للذرات التي حولها ، فعندها يدمر عامل الوحدة لتلك الاجسام وتفقد الجاذبية تطير كل ذرة على حدة ، وتنتهى القنبلة إلى تطاير ذرات وما يصحبها . هذه هي طبيعة الأشياء . إن هذا قانون طبيعى ثابت وتجاهله أو الإصطدام به يفسد الحياة . وهكذا تفسد حياة الانسان

عندما يبدأ تجاهل القومية .. العامل الاجتماعى .. جاذبية الجماعة سر بقائها .. أو عندما يبدأ الإصطدام به ، وليس هناك من منافس للعامل الإجتماعي في التأثير على وحدة الجماعة الواحدة الا العامل الديني الذي قد يقسم الجماعة القومية ، والذي قد يوحد جماعات ذات قوميات مختلفة . بيد أن العامل الإجتماعي هو الذي يتغلب في النهاية . هكذا حدث في كل العصور . تاريخياً لكل قوم دين . ان ذلك هو الإنسجام . ولكن واقعياً هناك اختلاف ، وهو سبب حقيقي للنزاع وعدم استقرار حياة الشعوب في مختلف العصور أيضاً .

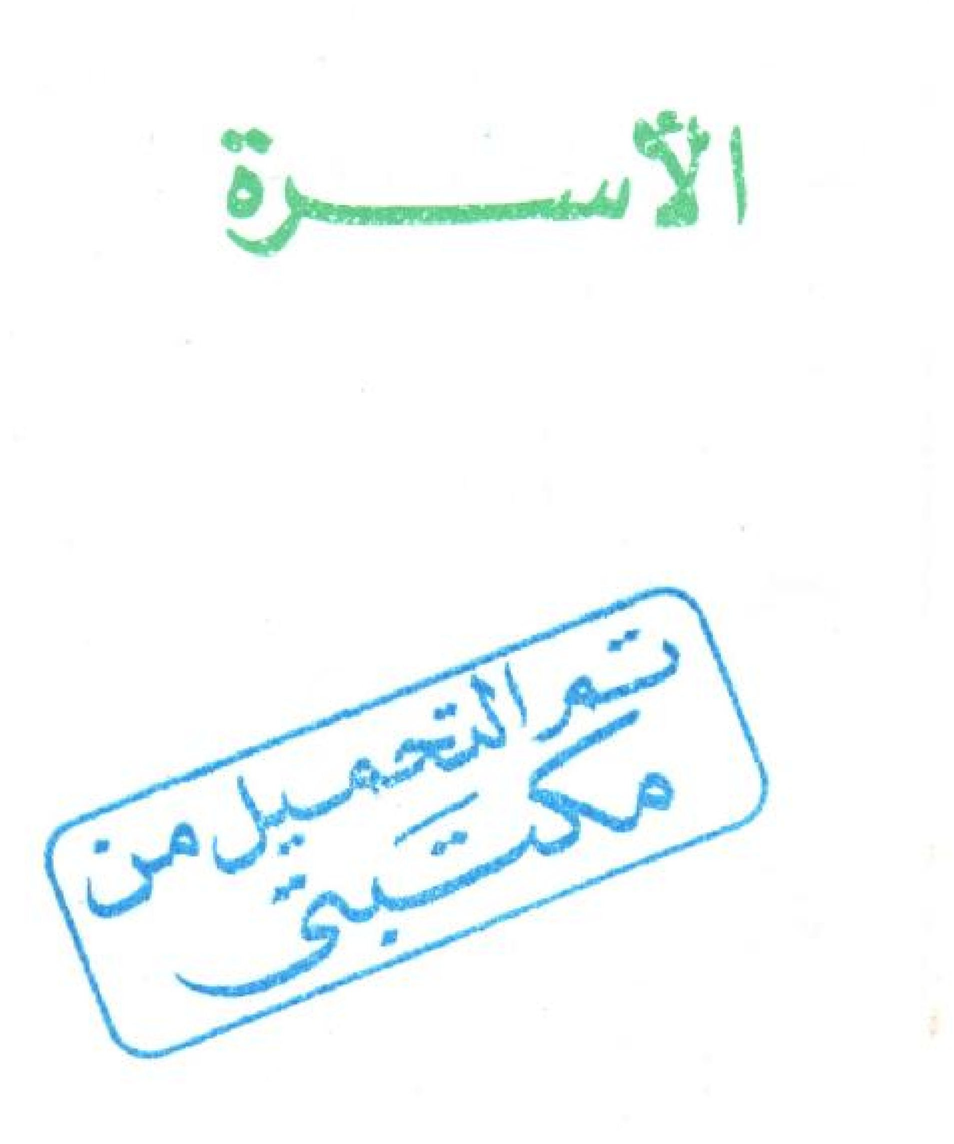
القاعدة السليمة هو أن لكل قوم ديناً ، والشذوذ هو خلاف ذلك . والشذوذ هذا خلق واقعاً غير سليم صار سبباً حقيقياً في

نشوب النزاعات داخل الجماعة القومية الواحدة . وليس من حل إلا الإنسجام مع القاعدة الطبيعية التي هي لكل أمة دين حتى ينطبق العامل الإجتماعي مع العامل الديني فيحصل الإنسجام وتستقر حياة الجماعات وتقوى وتنمو نمواً سليماً .

الزواج عملية تؤثر على العامل الإجتماعي سلباً وايجاباً . فبالرغم من أن كلاً من الرجل والمرأة حر في قبول من يريد ورفض من لا يريد كقاعدة طبيعية للحرية ، إلا أن الزواج داخل الجماعة الواحدة مقو لوحدتها بطبيعة الحال ، ويحقق نمواً جماعياً منسجماً مع العامل الإجتماعي .



الأسرة



الأسـرة

فالأسرة بالنسبة للإنسان الفرد أهم من الدولة .. الإنسانية تعرف الفرد (الإنسان) ، والفرد (الإنسان) السوي يعرف الأسرة .. والأسرة هي مهده ومنشأه ومظلته الإجتماعية. طبيعياً الإنسانية الفرد والأسرة ، وليس الدولة .. الإنسانية لا تعرف ما يسمى بالدولة .. الدولة نظام سياسي واقتصادي اصطناعي وأحياناً عسكري لا علاقة للإنسانية به .. ولا دخل لها فيه . فالأسرة هي تماماً مثل النبتة الواحدة في الطبيعة التي هي أساس النبات الطبيعي .. أما تكييف البيئة الطبيعية إلى مزارع وحدائق وما إليها فهذا

إجراء إصطناعي لا صلة له بطبيعة النبتة المتكونة من عدد من الفروع والأوراق والأزهار بما يشبه الأسرة تماماً . فكون العوامل السياسية والاقتصادية أو العسكرية كيفت مجاميع من الأسر في دولة فهذا لا صلة للإنسانية به . وهكذا فأي وضع أو ظرف أو إجراء يؤدي إلى بعثرة الأسرة .. أو اضمحلالها وضياعها هو وضع غير إنساني وغير طبيعي ، بل هو ظرف تعسفي ، وهو تماماً مثل أي عمل أو ظرف أو إجراء يؤدى إلى قتل النبتة أو بعثرة فروعها أو إتلاف أزهارها أو أوراقها أو ذبولها .

إن المجتمعات التي يتهدد فيها وجود الأسرة ووحدتها بسبب أي ظرف ، هي مثل الحقل النباتي الذي يتهدد نباته بالإنجراف أو العطش أو الحرق أو الذبول واليبس

فالحديقة المزهرة أو الحقل المزهر هو الذي تنمو نباتاته نمواً طبيعياً وتزهر وتلقح وتستقر .. وكذلك المجتمع الإنساني .

فالمجتمع المزدهر هو الذى ينمو فيه الفرد في الأسرة نمواً طبيعياً ، وتزدهر فيه الأسرة ، ويستقر الفرد في الأسرة البشرية مثل الورقة في الغصن أو مثل الغصن في الشجرة لا معنى له إذا انفصل عنها ولا حياة مادية له . وكذلك الفرد إذا انفصل عن الأسرة ، أي الفرد بلا أسرة ، لا معنى له ولا حياة اجتماعية له . وإذا وصل المجتمع الإنساني إلى وجود الإنسان بدون أسرة فيصبح حينئذ مجتمع صعاليك ، مثله مثل النبات الصناعي .

القبيلة

القبيلة هي الأسرة بعد أن كبرت نتيجة التوالد .. إذن القبيلة هي أسرة كبيرة . والأمة هي القبيلة بعد أن كبرت نتيجة التوالد .. إذن الأمة هى قبيلة كبيرة . والعالم هو الأمة بعد أن تشعبت إلى أمم نتيجة التكاثر . إذن العالم هو أمة كبيرة .

إن العلاقة التي تربط الأسرة هي التي تربط القبيلة ، وهي التي تربط الأمة ، وهي التي تربط العالم إلا أنها تفتر كلما كثر العدد . فالانسانية هى القومية . والقومية هي القبلية ، والقبلية هي الرابطة الأسرية ، إلا أن درجة حرارتها تبرد من المستوى

الصغير إلى المستوى الكبير . هذه حقيقة إجتماعية لا ينكرها إلا الذي يجهلها .

إذن ، الرابطة الإجتماعية والتماسك والوحدة ، والألفة والمحبة أقوى على مستوى الأسرة منه على مستوى القبيلة . وأقوى على مستوى القبيلة منه على مستوى الأمة ، وأقوى على مستوى الأمة منه على مستوى العالم .

إن المنافع والمزايا والقيم والمثل العليا المترتبة على تلك الروابط الإجتماعية توجد حيث تكون درجة هذه الروابط قوية بطبيعة الحال ودون شك كبديهية ، أي أنها أقوى على مستوى الأسرة من مستوى القبيلة ، وأقوى على مستوى القبيلة منها على مستوى الأمة ، وعلى مستوى الأمة منها على مستوى العالم . وهكذا تتلاشى أو تفقد تلك

الروابط الإجتماعية والمنافع والمزايا والمثل المترتبة عليها كلما تلاشت أو فقدت الأسرة والقبيلة والأمة والإنسانية . ولذا من المهم جداً للمجتمع الانساني أن يحافظ على التماسك الأسري والقبلي والقومي والأممي .. ليستفيد من المنافع والمزايا والقيم والمثل التي يوفرها الترابط والتماسك والوحدة والألفة والمحبة الأسرية والقبلية والقومية والإنسانية .

فالمجتمع الأسري أفضل إجتماعياً من المجتمع القبلي . والمجتمع القبلي أفضل إجتماعياً من المجتمع القومي .. والمجتمع القومي أفضل من المجتمع الأممي من حيث الترابط والتراحم والتضامن والمنفعة .

فوائد القبيلة :

من حيث كون القبيلة أسرة كبيرة ،

إذن هي توفر لأفرادها ماتوفره الأسرة لافرادها أيضاً من منافع مادية ومزايا اجتماعية . فالقبيلة هي أسرة من الدرجة الثانية . والجدير بالتأكيد هو أن الفرد قد يسلك أحياناً سلوكاً مشيناً لا يستطيعه أمام الأسرة ، ولكن نظراً لصغر حجمها فهو لا يحس برقابتها ، على عكس القبيلة التي لا يشعر أفرادها أنهم في حرية من مراقبتها . وبناء على هذه الإعتبارات كونت القبيلة سلوكاً لأفرادها يتحول إلى تربية إجتماعية أفضل وأنبل من أي تربية مدرسية .. والقبيلة مدرسة إجتماعية ينشأ أفرادها منذ الطفولة على تشرب مثل عليا تتحول إلى سلوك حياة تترسخ تلقائياً كلما كبر الإنسان ، على عكس التربية والعلوم التي يتم تلقينها رسمياً والتي تتلاشى تدريجياً كلما كبر

الفرد لأنها رسمية ، ولأنها إجبارية ، ولأن الفرد يعي أنها ملقنة له .

والقبيلة مظلة إجتماعية طبيعية للضمان الإجتماعى ، فهي توفر لأفرادها بحكم التقاليد القبلية الإجتماعية دية جماعية وغرامة جماعية وثأراً جماعياً ودفاعاً جماعياً ، أي حماية اجتماعية . .

إن الدم هو الأصل في تكوين القبيلة ، ولكنها لا تتوقف عليه هو فقط ، فالإنتماء هو أيضاً من مكونات القبيلة . وبمرور الزمن تتلاشى الفروق بين مكونات الدم ومكونات الإنتماء ، وتبقى القبيلة وحدة إجتماعية ومادية واحدة ، ولكنها وحدة دم وأصل أكثر من أي تكوين آخر .

الأمـــة

الأمة هي مظلة سياسية قومية للفرد أبعد من المظلة الإجتماعية التي توفرها القبيلة لأفرادها .. والقبلية هي إفساد القومية، فالولاء القبلي يضعف الولاء القومي ويكون على حسابه .. مثلما الولاء العائلي يكون على حساب الولاء القبلي فيضعفه كذلك . والتعصب القومي بقدرما هو ضروري للأمة هو مهدد للإنسانية .

إن الأمة في المجتمع الدولي هي مثل الأسرة في القبيلة ، فكلما تناحرت عائلات القبيلة الواحدة وتعصبت لنفسها تهددت القبيلة بطبيعة الحال . مثل أفراد الأسرة الواحدة إذا تناحروا وتعصب كل فرد لذاته تهددت الأسرة . وإذا تناحرت قبائل الأمة وتعصبت كل قبيلة لنفسها تهددت

تلك الأمة ، والتعصب القومي واستخدام القوة القومية ضد الأمم غير القوية أو التقدم القومي نتيجة إستحواذ ما لأمة أخرى هو شر وضار للإنسانية . ومع هذا فالفرد القوي والمحترم لذاته والمدرك لمسئولياته الفردية مهم ونافع للأسرة . والأسرة المحترمة والقوية المدركة لأهميتها مفيدة اجتماعياً ومادياً للقبيلة . والأمة المتقدمة والمنتجة والمتحضرة مفيدة للعالم كله . والبناء السياسي والقومى يفسد إذا نزل إلى المستوى الإجتماعي ، أي المستوى العائلي والقبلي وتفاعل معه وأخذ إعتباراته .

بما أن الأمة عبارة عن أسرة كبيرة بعد أن مرت بمرحلة القبيلة وتعدد القبائل المتفرعة من أصل واحد .. وكذلك المنتمية إلى ذلك الأصل انتماء مصيرياً . والأسرة لا تصير

أمة إلا بعد مرورها بمراحل القبيلة وتفرعها ومرحلة الإنتماء نتيجة الإختلاط المختلف .. وذلك يتحقق حتماً إجتماعياً بعد زمن لا يمكن إلا أن يكون طويلا . ومع هذا ، فإن طول الزمن كما ينشىء أمماً جديدة يساعد على تفتيت أمم قديمة ، ولكن الأصل الواحد والإنتماء المصيرى هما الأساسان التاريخيان لأي أمة . ويبقى الأصل في المرتبة الأولى والإنتماء في المرتبة الثانية ، فالأمة ليست أصلاً فقط ، حتّى وإن كان الأصل هو أساسها ومنشأها ، ولكن الأمة علاوة على ذلك هي تراكمات تاريخية بشرية تجعل مجموعة من الناس تعيش على رقعة واحدة من الأرض .. وتصنع تاريخاً واحداً .. ويتكون لها تراث واحد .. وتصبح تواجه مصيراً واحداً . وهكذا

فالأمة بغض النظر عن وحدة الدم هي في النهاية انتماء ومصير .

ولكن لماذا شهدت خريطة الأرض دولاً عظمى ثم اختفت وظهرت على خريطتها دول أخرى والعكس ؟ هل السبب سياسي ولا علاقة له بالركن الإجتماعي للنظرية العالمية الثالثة ، أم السبب إجتماعي ويخص هذا الفصل من الكتاب الأخضر ؟ لنرى : لا خلاف على أن الأسرة تكوين إجتماعي وليس سياسياً .. والقبيلة كذلك ، لأنها أسرة توالدت وتكاثرت فأصبحت أسراً عديدة .. والأمة هى القبيلة بعد أن كبرت وتعددت أفخاذها وبطونها وتحولت إلى عشائر ثم قبائل .

فالأمة أيضاً تكوين اجتماعي علاقته (القومية) .. والقبيلة تكوين إجتماعي

علاقته (القبلية) .. والأسرة تكوين إجتماعي علاقته (الأسرية) . وأمم العالم تكوين إجتماعي علاقته (الإنسانية) .. هذه بديهيات . ثم هناك تكوين سياسي يكون الدولة هو الذى يشكل خريطة العالم السياسية .. ولكن لماذا تتغير خريطة العالم من عصر إلى آخر ؟ السبب هو أن التكوين السياسي هذا قد يكون منطبقاً على التكوين الإجتماعي وقد لا يكون كذلك . فعند انطباقه على الأمة الواحدة يدوم ولا يتغير ، وإذا تغير نتيجة استعمار خارجى أو تدنى يعود للظهور مرة أخرى تحت شعار الكفاح القومي ، أو النهوض القومي ، والوحدة القومية . أما إذا كان التكوين السياسي يجمع أكثر من أمة ، فإن خريطته تتمزق من جراء استقلال كل أمة تحت شعار قوميتها .

وهكذا تمزقت خريطة الإمبراطوريات التي شهدها العالم لأنها تجمع عدة أمم ما تلبث حتى تتعصب كل أمة لقوميتها وتطلب الإستقلال فتتمزق الإمبراطورية السياسية لتعود مكوناتها إلى أصولها الإجتماعية ، والدليل واضح تمام الوضوح في تاريخ العالم إذا راجعناه في كل عصر من عصوره .

ولكن لماذا تتكون تلك الإمبراطوريات من أمم مختلفة ؟ . الجواب هو أن تكوين الدولة ليس تكويناً اجتماعياً فقط كالأسرة والقبيلة والأمة . فالدولة كيان سياسي تخلقه عدة عوامل أبسطها وأولها القومية . فالدولة القومية هي الشكل السياسي الوحيد المنسجم مع التكوين الإجتماعي الطبيعي ، وهي التي يدوم بقاؤها مالم تتعرض لطغيان قومية أخرى أقوى منها ، أو أن يتأثر

تكوينها السياسي كدولة بتكوينها الإجتماعي كقبائل وعشائر وأسر . فلو خضع التكوين السياسي للتكوين الإجتماعي العائلي والقبلي أو الطائفي وأخذ اعتباراته لفسد .

أما العوامل الأخرى لتكوين الدولة غير الدولة البسيطة (الدولة القومية) هي عوامل دينية واقتصادية وعسكرية .

فالدين الواحد قد يكون دولة من عدة قوميات .. والضرورة الإقتصادية كذلك .. والفتوحات العسكرية أيضاً .. وهكذا يشهد العالم في عصر ما تلك الدولة أو الإمبراطورية ، ثم يراها قد اختفت في عصر آخر . فعندما تظهر الروح القومية أقوى من الروح الدينية ، ويشتد الصراع بين القوميات المختلفة التي يجمعها دين واحد مثلاً ، فتستقل كل أمة راجعة

لتكوينها الإجتماعي فتختفي تلك الإمبراطورية .. ثم يأتي الدور الديني مرة أخرى عندما تظهر الروح الدينية أقوى من الروح القومية فتتحد القوميات المختلفة تحت علم الدين الواحد .. حتى يأتي الدور القومي مرة أخرى وهكذا .

فكل الدول المتكونة من قوميات مختلفة بسبب ديني أو إقتصادي أو عسكري أو عقائدي وضعي سوف يمزقها الصراع القومي حتى تستقل كل قومية .. أي ينتصر حتماً العامل الإجتماعي على العامل السياسي .

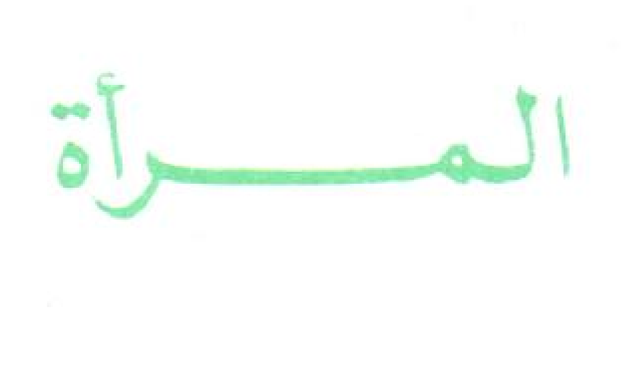
وهكذا بالرغم من الضرورات السياسية التي تحتم قيام الدولة ، إلا أن أساس حياة الأفراد هو الأسرة ثم القبيلة ثم الأمة إلى الإنسانية ، فالعامل الأساسي هو العامل الإجتماعي وهو الثابت .. أي القومية .

فيجب التركيز على الحقيقة الإجتماعية والعناية بالأسرة ليظهر الإنسان السوي المربي ، ثم القبيلة كمظلة إجتماعية ومدرسة إجتماعية طبيعية تربي الإنسان إجتماعياً فيما فوق الأسرة ثم الأمة ، إذ أن الفرد لا يعرف قيمة القيم الإجتماعية إلا من الأسرة والقبيلة ، وهما التكوين الإجتماعي الطبيعي الذي لا دخل لأحد في صنعه ، العناية بالأسرة من أجل الفرد والقبيلة ، من أجل الأسرة ، من أجل الفرد والأمة .. أي القومية ، فالعامل الإجتماعي هو المحرك الحقيقي والدائم للتاريخ (أي العامل القومي) .

إن تجاهل الرابطة القومية للجماعات البشرية ، وبناء نظام سياسي متعارض مع الوضع الإجتماعي هو بناء مؤقت سيتهدم

بحركة العامل الإجتماعي لتلك الجماعات ، أي الحركة القومية لكل أمة .

تلك كلها حقائق معطية أصلاً في حياة الإنسان ، وليست تصورات اجتهادية ، وعلى كل فرد في العالم أن يعيها ويعمل وهو مدرك لها حتى يكون عمله صالحاً . أي من الضروري معرفة هذه الحقائق الثابتة حتى لا يقع انحراف وخلل وإفساد لحياة الجماعات البشرية نتيجة عدم فهم واحترام هذه الأصول للحياة الإنسانية .


المرأة

المــــــرأة

المرأة إنسان والرجل إنسان ليس في ذلك خلاف ولا شك . إذن المرأة والرجل متساويان انسانياً بداهة ، وإن التفريق بين الرجل والمرأة إنسانياً هو ظلم صارخ ليس له مبرر . فالمرأة تأكل وتشرب كما يأكل الرجل ويشرب .. والمرأة تكره وتحب كما يكره الرجل ويحب .. والمرأة تفكر وتتعلم وتفهم كما يفكر الرجل ويتعلم ويفهم .. والمرأة تحتاج إلى المأوى والملبس والمركوب كما يحتاج الرجل إلى ذلك .. والمرأة تجوع وتعطش كما يجوع الرجل

ويعطش . . والمرأة تحيا وتموت كما يحيا الرجل ويموت .

ولكن لماذا رجل ولماذا امرأة ؟ أجل فالمجتمع الإنساني ليس رجالا فقط ، وليس نساء فقط فهو رجال ونساء .. أي رجل وامرأة بالطبيعة .. لماذا لم يخلق رجال فقط .. ولماذا لم يخلق نساء فقط .. ثم ما الفرق بين الرجال والنساء أى بين الرجل والمرأة لماذا الخليقة اقتضت خلق رجل وامرأة ؟ .. إنه بوجود رجل وامرأة وليس رجل فقط أو امرأة فقط ، لا بد وأن ثمة ضرورة طبيعية لوجود رجل وامرأة وليس رجل فقط أو إمرأة فقط .. إذن ، كل واحد منهما ليس هو الآخر .. إذن ، هناك فرق طبيعي بين الرجل والمرأة ، والدليل عليه وجود رجل وامرأة بالخليقة .. وهذا

يعني طبعاً وجود دور لكل واحد منهما يختلف وفقاً لاختلاف كل واحد منهما عن الآخر . إذن ، لا بد من ظرف يعيشه كل واحد منهما يؤدى فيه دوره المختلف عن الآخر ، ومختلف عن ظرف الآخر باختلاف الدور الطبيعي ذاته . ولكي نتمكن من معرفة هذا الدور .. لنعرف الخلاف في طبيعة خلق الرجل والمرأة .. أي ماهي الفروق الطبيعية بينهما ؟ .

المرأة أنثى ، والرجل ذكر .. والمرأة طبقاً لذلك يقول طبيب أمراض النساء .. (إنها تحيض أو تمرض كل شهر ، والرجل لا يحيض لكونه ذكراً فهو لا يمرض شهرياً «بالعادة» . وهذا المرض الدوري ، أي كل شهر ، هو نزيف .. أي أن المرأة لكونها أنثى تتعرض طبيعياً لمرض نزيف كل

شهر . والمرأة إن لم تحض تحمل .. وإذا
حملت تصبح بطبيعة الحمل مريضة قرابة
سنة .. أى مشلولة النشاط الطبيعي حتى
تضع . وعندما تضع أو تجهض فإنها تصاب
بمرض النفاس وهو مرض ملازم لكل
عملية وضع أو إجهاض . والرجل لا يحمل
وبالتالي لا يصاب طبيعياً بهذه الأمراض التي
تصاب بها المرأة لكونها أنثى . والمرأة بعد
ذلك ترضع ما كانت تحمله .. والرضاعة
الطبيعية قرابة العامين .. والرضاعة الطبيعية
تعني أن المرأة يلازمها طفلها وتلازمه بحيث
تصبح كذلك مشلولة النشاط ومسئولة مباشرة
عن إنسان آخر هي التي تقوم بمساعدته في
القيام بكل الوظائف البيولوجية ، وبدونها
يموت والرجل لا يحمل ولا يرضع) .
انتهى شرح الطبيب .

إن هذه المعطيات الطبيعية تكون فروقاً خلقية لا يمكن أن يتساوى فيها الرجل والمرأة .. وهي في حد ذاتها حقيقة ضرورة وجود ذكر وأنثى أي رجل وامرأة . وإن لكل واحد منهما دوراً أو وظيفة في الحياة مختلفة عن الآخر .. ولا يمكن أن يحل فيها الذكر محل الأنثى على الإطلاق . أي ، لا يمكن أن يقوم الرجل بهذه الوظائف الطبيعية بدل المرأة .. والجدير بالإعتبار أن هذه الوظائف البيولوجية عبء ثقيل على المرأة يكلفها جهداً وألماً ليسا هينين . ولكن بدون هذه الوظيفة التي تؤديها المرأة تتوقف الحياة البشرية . أي ، هي وظيفة طبيعية ليست اختيارية وليست إجبارية ، ثم هي ضرورية ، وبديلها الوحيد توقف الحياة البشرية تماماً .

هناك تدخل إرادي ضد الحمل ، ولكنه هو البديل للحياة البشرية ، وهناك التدخل الإرادي الجزئي ضد الحمل .. وهناك التدخل ضد الرضاعة ، ولكنها حلقات في سلسلة العمل المضاد للحياة الطبيعية والتي على قمتها القتل .. أي ، أن تقتل المرأة ذاتها لكي لا تحمل ولا تنجب ولا ترضع .. لا يخرج عن بقية التدخلات الإصطناعية ضد طبيعة الحياة المتمثلة في الحمل والرضاعة والأمومة والزواج .. إلا أنها متفاوتة في درجتها .

إن الإستغناء عن دور المرأة الطبيعي في الأمومة ، أي أن تحل دور الحضانة محل الأم — هو بداية الاستغناء عن المجتمع الإنساني وتحويله إلى مجتمع بيولوجي وإلى حياة صناعية .

إن فصل الأطفال عن أمهاتهم وحشرهم في دور الحضانة هي عملية تحويلهم إلى ما يشبه أفراخ الدجاج تماماً ، حيث تشكل دور الحضانة ما يماثل محطات التسمين التي تجمع فيها الأفراخ بعد تفقيسها .. إن بني الإنسان لا تصلح لـــه وتنـــاسب طبيعته وتليق بكرامته إلا الأمومة الطبيعية .. أي أن (الطفل تربيه أمه) ..

.. وأن ينشأ في أسرة فيها أمومة وأبوة وأخوة ..

لا في محطة كمحطة تربية الدواجن .. إن الدواجن هي أيضاً تحتاج إلى الأمومة كطور طبيعي مثل بقية أبناء المملكة الحيوانية كلها . ولهذا فتربيتها في محطات تشبه دور الحضانة ضد نموها الطبيعي .. وحتى لحومها أقرب إلى اللحم الصناعي منه إلى اللحم الطبيعي .. إن لحوم طيور المحطات غير مستساغ ،

وقد لا يكون مفيداً ، لأن طيورها لم تنشأ نشأة طبيعية .. أي ، لم تنشأ في ظل الأمومة الطبيعية . إن الطيور البرية أشهى وأنفع لأنها نمت نمواً أمومياً طبيعياً ، وتتغذى غذاءً طبيعياً .

أما الذين لا أسرة لهم ولا مأوي فالمجتمع هو وليهم . ولمثل هؤلاء فقط يضع المجتمع دور الحضانة وما إليها. أن يتولى هؤلاء المجتمع أفضل من أن يتولاهم الأفراد الذين ليسوا آباءهم .

إذا أجري اختبار طبيعي لمعرفة الإتجاه الطبيعي للطفل بين أمه وبين محطة لتربية الأطفال . فإن الطفل سيتجه إلى أمه وليس إلى المحطة .. وحيث أن الميل الطبيعي للطفل هو نحو أمه .. إذن ، الأم هي مظلة الحضانة الطبيعية والصحيحة ..وتوجيهه لدار

الحضانة بدل أمه هو إجبار له وعسف ضد ميله الطبيعي الحر .

إن النمو الطبيعي للأشياء هو النمو السليم بحرية . أن تجعل من دار الحضانة أماً هو عمل.قسري مضاد لحرية النمو السليم . إن الأطفال الذين يساقون إلى دار الحضانة إنما يساقون جبراً .. أو استغفالاً وبلاهة طفولية ، ويساقون لها لأسباب مادية بحتة وليست اجتماعية . ولو رفعت عنهم وسائل الإجبار وبلاهة الطفولة لرفضوا دار الحضانة والتصقوا بأمهاتهم ، وليس هناك مبرر لهذه العملية غير الطبيعية وغير الإنسانية ، إلا أن المرأة ليست في وضع يناسب طبيعتها .. أي أنها مضطرة للقيام بواجبات غير إجتماعية ومضادة للأمومة .

إن المرأة وفقاً لطبيعتها التي رتبت عليها

دوراً طبيعياً غير دور الرجل لا بد لها من وضع غير وضع الرجل تقوم فيه بأداء دورها الطبيعي .

إن الأمومة وظيفة الأنثى وليست وظيفة الذكر ، ولهذا فمن الطبيعي أن لا يفصل الأبناء عن الأم .. وأي إجراء لفصل الأبناء عن الأم هو عسف وقهر ودكتاتورية . وإن الأم التي تتخلى عن الأمومة تجاه أبنائها تخالف دورها الطبيعي في الحياة . ويجب أن تتوفر لها الحقوق والظروف الملائمة الخالية كذلك من العسف والقهر الذي يجعل المرأة تمارس دورها الطبيعي في ظروف غير طبيعية، الوضع الذي يتناقض مع بعضه بعضاً . فإذا تخلت المرأة عن دورها الطبيعي في الولادة والأمومة مضطرة، إذن مورس عليها القهر والدكتاتورية . إن

المرأة المحتاجة لعمل يجعلها غير قادرة على أداء مهمتها الطبيعية هي غير حرة ومجبرة على ذلك بفعل الحاجة .. إذ أنه في الحاجة تكمن الحرية .

ومن الظروف الملائمة والتي تكون ضرورية أيضاً للمرأة كي يتسنى لها أداء مهمتها الطبيعية ، والتي تختلف عن الرجل ، هي تلك الظروف التي تناسب إنساناً مريضاً مثقلاً بداء الحمل .. أي حمل إنسان آخر في أحشائه يعجزه عن مستوى الكفاءة المادية . ومن الجور أن تضع المرأة ، التي هذا هو حالها ، في إحدى مراحل الأمومة في ظرف لا يتفق مع هذه الحالة كالعمل البدني الذي هو عبارة عن عقوبة للمرأة مقابل خيانتها الإنسانية للأمومة ، وهو أيضاً عبارة عن ضريبة تدفعها لتدخل عالم الرجال الذين ليسوا طبعاً من جنسها .

إن المرأة التي يعتقد – بما فيهم هي – أنها تمارس العمل البدني بمحض إرادتها فهي ليست كذلك في حقيقة الحال .. إذ أنها لا تقوم بذلك الا لأن المجتمع المادي القاسي وضعها في ظروف قاهرة دون أن تدري هي مباشرة ، ولا سبيل لها إلا أن تخضع لظروف ذلك المجتمع وهي تعتقد أنها تعمل بحرية .. إنها ليست حرة أمام قاعدة أنه لا فرق بين الرجل والمرأة في كل شيء .

إن عبارة : (في كل شيء) هي الخدعة الكبيرة للمرأة .. وهي التي تحطم الظروف الملائمة والضرورية التي تكون حاجة للمرأة لا بد أن تتمتع بها دون الرجل وفقاً لطبيعتها التي رتبت عليها دوراً طبيعياً تؤديه في الحياة .

إن المساواة بين الرجل والمرأة في حمل أثقال وهي حامل جور وقسوة .. والمساواة

بينهما في صيام ومشقة ــ وهي ترضع جور وقسوة .. والمساواة بينهما في عمل قذر تشويهاً لجمالها .. وتنفيراً من أنوثتها جور وقسوة . إن تعليمها منهجاً يؤدي بها وفقاً له إلى ممارسة عمل لا يناسب طبيعتها هو أيضاً جور وقسوة . إن المرأة والرجل لا فرق بينهما في كل ما هو إنساني ، فلا يجوز لأي واحد منهما أن يتزوج الآخر رغم إرادته ، أو أن يطلقه دون محاكمة عادلة تؤيده أو دون اتفاق إرادتي الرجل والمرأة بدون محاكمة .. أو أن تتزوج المرأة دون اتفاق على طلاق ، أو أن يتزوج الرجل دون اتفاق أو طلاق . والمرأة هي صاحبة المنزل ، لأن المنزل هو أحد الظروف الملائمة والتي تكون ضرورية للمرأة التي تحمل وتمرض وتلد وتقوم بالأمومة . إن الأنثى

هي صاحبة مأوى الأمومة أي البيت ، حتّى في عالم الحيوانات الأخرى غير الإنسان ، وواجبها الأمومة بطبيعتها ، فمن العسف أن يحرم الأبناء من أمهم أو أن تحرم المرأة من بيتها .

المرأة أنثى لا غير .. وأنثى تعني أنها ذات طبيعة بيولوجية مختلفة عن الرجل لكونه ذكراً .. والطبيعة البيولوجية للأنثى المختلفة عن الذكر جعلت للمرأة صفات غير صفات الرجل في الشكل والجوهر . فشكل المرأة مختلف عن شكل الرجل لأنها أنثى .. وكذلك كل أنثى في المخلوقات الحية من نبات وحيوان مختلفة في شكلها وجوهرها عن ذكرها . تلك حقيقة طبيعية لا مجال لأي مناقشة فيها . والذكر في المملكة الحيوانية والنباتية خلق طبيعياً قوياً وخشناً .

والأنثى في النبات والحيوان والإنسان خلقت طبيعياً جميلة ورقيقة . هذه حقائق طبيعية وأزلية خلقت بها هذه الكائنات الحية المسماة بالإنسان أو الحيوان أو النبات .

وترتيباً على هذه الخلقة المختلفة ، وترتيباً على نواميس الطبيعة مارس الذكر دور القوي الخشن دون إجبار . بل لأنه خلق هكذا . ومارست الأنثى دور الرقيق الجميل دون اختيار — بل لأنها خلقت هكذا .

وهذه القاعدة الطبيعية هي الحكم العدل ، لكونها طبيعية من جهة ، ولكونها هي القاعدة الأساسية للحرية ، لأن الأشياء خلقت حرة ولأن أي تدخل مضاد لقاعدة الحرية هو عسف . إن عدم التزام هذه الأدوار الطبيعية والإستهتار بحدودها هو

استهتار بقيم الحياة نفسها ، وافساد لها ، والطبيعة ترتبت هكذا إنسجاماً مع حتمية الحياة بين الكينونة والصيرورة . فالكائن الحي عندما يخلق حياً هو كائن ، وحتماً يعيش إلى أن يصير ميتاً . فالبقاء بين البداية والنهاية قائم على ناموس خلقي طبيعي ليس فيه اختيار ولا إجبار ، بل هو طبيعي .. هو الحرية الطبيعية . ففي الحيوان والنبات والإنسان لا بد من ذكر وأنثى بوقوع الحياة من الكينونة حتى الصيرورة ، وليس وجودهما فقط ، بل لا بد من ممارسة دورهما الطبيعي – الذي خلقا من أجله – ويجب أن يكون بكفاءة تامة وإذا لم يؤد بالتمام ، اذن هناك خلل في مسيرة الحياة نتيجة ظرف ما . وهذا هو الحال الذي تعيشه المجتمعات الآن في كلّ مكان من العالم تقريباً نتيجة الخلط بين دور الرجل

والمرأة ، أي نتيجة محاولات تحويل المرأة
إلى رجل وانسجاماً مع الخلقة وغايتها
عليهما أن يبدعا في دورهما ، والعكس هو
القهقرى .. هو الإتجاه المضاد للطبيعة الهادم
لقاعدة الحرية المضاد للحياة المضاد للبقاء .
ولا بد أن يقوم كل واحد منهما بدوره
الذي خلق له ولا يتنازل عنه ، لأن التنازل
عنه أو عن بعضه لا يقع إلا من جراء
ظروف قاهرة .. أي في حالة غير سوية ..
فالمرأة التي تمتنع عن الحمل أو الزواج
أو الزينة والرقة لأسباب صحية ، فهي
تتنازل عن دورها الطبيعي في الحياة تحت
هذا الظرف الصحي القاهر .. والمرأة التي
تمتنع عن الحمل والزواج أو الأمومة .. الخ
بسبب العمل تتنازل عن دورها الطبيعي
تحت الظرف القاهر أيضاً .. والمرأة التي

تمتنع عن الحمل أو الزواج أو الأمومة .. الخ .. دون أي سبب مادي فهي تتنازل عن دورها الطبيعي تحت ظرف قاهر من الشذوذ المعنوي عن الطبيعة الخلقية . وهكذا ، فالتنازل عن القيام بالدور الطبيعي للأنثى أو الذكر في الحياة لا يمكن أن يكون إلا تحت ظروف غير طبيعية معاكسة للحرية مهددة للبقاء . وعليه لا بد من ثورة عالمية تقضي على كل الظروف المادية التي تعطل المرأة عن القيام بدورها الطبيعي في الحياة ، والتي تجعلها تقوم بواجبات الرجل لكي تتساوى معه في الحقوق ، وان هذه الثورة ستأتي حتماً ، خاصة في المجتمعات الصناعية ، كرد فعل لغريزة البقاء ، وحتى دون أي محرض على الثورة كالكتاب الأخضر مثلاً .

إن كل المجتمعات تنظر للمرأة الآن

كسلعة ليس إلا .. الشرق ينظر إليها باعتبارها متاعاً قابلاً للبيع والشراء ، والغرب ينظر إليها باعتبارها ليست أنثى .

إن دفع المرأة لعمل الرجل هو اعتداء ظالم على أنوثتها التي زودت بها طبيعياً لغرض طبيعي ضروري للحياة .. إذ أن عمل الرجل يطمس المعالم الجميلة للمرأة التي أرادت لها الخليقة أن تظهر لتؤدي دوراً غير دور العمل الذى يناسب غير الإناث .. إنه تماماً مثل الأزهار التي خلقت لتجذب حبوب اللقاح .. ولتخلف البذور .. ولو طمسناها لانتهى دور النبات في الحياة .. وإنه هو الزخرفة الطبيعية في الفراشة والطيور وبقية إناث الحيوانات لهذا الغرض الحيوي الطبيعي . وإن عمل الرجل إذا قامت به المرأة عليها أن تتحول إلى رجل تاركة

دورها وجمالها . إن المرأة لها حقوقها كاملة دون أن تجبر على التحول إلى رجل والتخلي عن أنوثتها .

إن التركيب الجسماني المختلف طبيعياً بين الرجل والمرأة يؤدي إلى أن وظائف الأجزاء المختلفة للأنثى عن الذكر مختلفة كذلك .. وهذا يؤدي إلى اختلاف طبيعي نتيجة لاختلاف وظائف الأعضاء المختلفة بين الرجل والمرأة ويؤدي إلى اختلاف في المزاج والنفس والأعصاب وشكل الجسم .. فالمرأة عطوفة .. والمرأة جميلة .. والمرأة سريعة البكاء .. والمرأة تخاف .. وعموماً نتيجة للخلقة الطبيعية فالمرأة رقيقة والرجل غليظ .

إن تجاهل الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة والخلط بين أدوارهما إتجاه غير

حضاري على الإطلاق .. ومضاد لنواميس الطبيعة .. ومهدم للحياة الإنسانية .. وسبب حقيقي في بؤس الحياة الإجتماعية للإنسان .

إن المجتمعات الصناعية في هذا العصر والتي كيفت المرأة للعمل المادي مثل الرجل على حساب أنوثتها ودورها الطبيعي في الحياة ، من الناحية الجمالية والأمومة والسكينة ، هي مجتمعات غير حضارية .. هي مجتمعات مادية .. وليست متحضرة .. ومن الغباء والخطر على الحضارة والإنسانية تقليدها .

وهكذا فالمسألة ليست أن تعمل المرأة أو لا تعمل .. فهذا طرح مادي سخيف – فالعمل يجب أن يوفره المجتمع لكل أفراده القادرين عليه والمحتاجين له رجالاً ونساء . ولكن أن يعمل كل فرد في المجال

الذي يناسبه .. وأن لا يضطر تحت العسف أن يعمل مالا يناسبه .

أن يجد الأطفال أنفسهم في ظرف عمل الكبار ذلك جور ودكتاتورية . وأن تجد المرأة نفسها في ظرف عمل الرجال ذلك جور ودكتاتورية أيضاً .

الحرية هي أن يتعلم كل إنسان المعرفة التي تناسبه والتي تؤهله لعمل يناسبه . والدكتاتورية هي أن يتعلم الإنسان معرفة لا تناسبه .. وتقوده لعمل لا يناسبه .. إن العمل الذي يناسب الرجل ليس دائماً هو العمل الذي يناسب المرأة .. والمعرفة التي تناسب الطفل ليست هي المعرفة التي تناسب الكبير .

ليس هناك فرق في الحقوق الإنسانية بين الرجل والمرأة ، والكبير والصغير .. ولكن ليست ثمة مساواة تامة بينهم فيما يجب أن يقوموا به من واجبات .




الأقـلّيات

الأقــلّيات

ماهي الأقلية ، ومالها وما عليها ، وكيف تحل مشكلة الأقلية وفقاً لحل مشاكل الإنسان المختلفة على ضوء النظرية العالمية الثالثة ؟ .

الأقلية نوعان لا ثالث لهما : أقلية تنتمي إلى أمة واطارها الإجتماعي هو أمتها .. وأقلية ليس لها أمة ، وهذه لا اطار إجتماعى لها إلا ذاتّها .. وهذا النوع هوالذي يكوّن إحدى التّراكمات التاريخية التي تكون في النهاية الأمة بفعل الإنتماء والمصير .. وهذه الأقلية لها حقوقها الإجتماعية الذاتية

كما اتضح لنا . ومن الجور المساس بتلك الحقوق من طرف أي أغلبية . فالصفة الإجتماعية ذاتية وليست قابلة للمنح والخلع . أما مشكلاتها السياسية والإقتصادية لاتحل إلا ضمن المجتمع الجماهيري الذي يجب أن تكون بيد جماهيره السلطة والثروة والسلاح .. إن النظر إلى الأقلية على أنها أقلية من الناحية السياسية والإقتصادية هو دكتاتورية وظلم .

السّــــود



الســــــود

السود سيسودون في العالم

إن آخر عصر من عصور الرق كان استرقاق الجنس الأبيض للجنس الأسود . وهذا العصر سيظل ماثلاً في ذهن الإنسان الأسود حتى يشعر أنه قد رد اعتباره .

إن هذا الحدث التاريخي المأساوي ، والشعور المؤلم به ، والبحث النفسي عن حالة شعور بالرضا لرد الاعتبار لجنس بحاله هي سبب نفسي لايمكن تجاهله في حركة الجنس الأسود ليثأر لنفسه وليسود . مضافاً إلى هـذا ما تحتمه الدورات التاريخية

الإجتماعية .. ومنها أن الجنس الأصفر قد ساد العالم عندما زحف من آسياً على بقية القارات .. ثم جاء دور الجنس الأبيض عندما قام بحركة استعمار واسعة شملت كل قارات العالم .. والآن جاء دور الجنس الأسود ليسود كذلك .

إن الجنس الأسود هو الآن في وضع إجتماعي متخلف جداً . بيد أن هذا التخلف يعمل لصالح تفوق هذا الجنس عددياً ، إذ أن المستوى المتدني الذي يعيشه السود جعلهم في مأمن من معرفة وسائل تحديد النسل وتنظيمه . كما أن عاداتهم الإجتماعية المتخلفة هي سبب في عدم وجود حد للزواج مما يؤدى إلى تكاثرهم بدون حدود ، في الوقت الذي يتناقص فيه عدد الأجناس الأخرى بسبب تحديد النسل وتحديد الزواج

وبسبب الانشغال بالعمل الدائب ، خلافاً للسود الذين يمارسون الخمول في جو حار دائم .




التعليم

التعليم

العلم أو التعليم ليس ذلك المنهج المنظم ، وتلك المواد المبوبة التى يجبر الشباب على تعلمها خلال ساعات محدودة على كراس مصفوفة وفي كتب مطبوعة . إن هذا النوع من التعليم ، وهو السائد في جميع أنحاء العالم الآن ــ هو أسلوب مضاد للحرية .. ان التعليم الإجباري الذي تتباهى دول العالم كلما تمكنت من فرضه على شبيبتها هو أحد الأساليب القامعة للحرية .. إنه طمس اجبارى لمواهب الانسان .. وهو توجيه

إجباري لاختيارات الانسان .. إنه عمل دكتاتوري قاتل للحرية لأنه يمنع الانسان من الإختيار الحر والإبداع والتألق . . أن يجبر الانسان على تعلم منهج ما ، عمل دكتاتوري . . أن تفرض مواد معينة لتلقينها للناس عمل دكتاتوري .

ان التعليم الإجباري . . والتعليم المنهجى المنظم هو تجهيل اجباري في الواقع للجماهير . إن جميع الدول التي تحدد مسارات التعليم عن طريق مناهج رسمية .. وتجبر الناس على ذلك وتحدد رسمياً المواد والمعارف المطلوب تعلمها هي دول تمارس العسف ضد مواطنيها . إن كافة أساليب التعليم السائدة في العالم يجب أن تحطمها ثورة ثقافية عالمية تحرر عقلية الإنسان من مناهج

التعصب والتكييف العمدي لذوق ومفهوم وعقلية الإنسان .

إن هذا لا يعني قفل أبواب دور العلم كما يبدو للسطحيين عند قراءتهم له ، وانصراف الناس عن التعلم . إنه على العكس من ذلك ، يعني أن يوفر المجتمع كل أنواع التعليم ، ويترك للناس حرية التوجه إلى أي علم تلقائياً ، وهذا يتطلب أن تكون دور التعليم كافية لكل أنواع المعارف . وإن عدم الوصول إلى الكفاية منها هو حد لحرية الإنسان ، وإرغام له على تعلم معارف معينة ، وهي المتوفرة ، وحرمانه من حق طبيعي نتيجة غياب المعارف الأخرى . فالمجتمعات التي تمنع المعرفة والتي تحتكرها هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية

للحرية . وهكذا فالمجتمعات التي تمنع معرفة الدين كما هو هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية .. والمجتمعات التي تحتكر المعرفة الدينية هي أيضاً مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية .. والمجتمعات التي تشوه دين الغير وحضارة الغير وسلوك الغير في حالة تقديمها كمعرفة لنفسها هي كذلك مجتمعات متعصبة رجعية.. معادية للحرية . والمجتمعات التي تمنع المعرفة المادية هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية . والمجتمعات التي تحتكر المعرفة المادية هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية . المعرفة حق طبيعي لكل إنسان وليس لأحد الحق أن يحرمه منه بأى مبرر إلا إذا ارتكب الانسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك .

إن الجهل سينتهي عندما يقدم كل شيء على حقيقته .. وعندما تتوفر معرفته لكل انسان بالطريقة التي تناسبه .




الألحان والفنون



الألحان والفنون

إن الانسان لا يزال متأخراً ما دام عاجزاً
عن التعبير بلغة واحدة .. وإلى أن يحقق
الإنسان تلك الأمنية الإنسانية — والتي تبدو
مستحيلة — سيبقى التعبير عن الفرح والحزن
وعن الخير والشر ، وعن الجمال والقبح ،
وعن الراحة والشقاء ، والفناء والخلود ،
والحب والبغض .. وعن الألوان والأحاسيس
والأذواق والمزاج — سيبقى التعبير عن كل
هذه الأشياء بنفس اللغة التي يتكلم بها كل
شعب تلقائياً .. بل سيبقى السلوك حسب رد

الفعل الناشئ من الإحساس الذى تخلقه اللغة في فهم صاحبها .

إن تعلم لغة واحـــدة مهما كانت ليس هـــو الحل في الوقت الحاضر .. إن هذه المسألة ستستمر حتماً بدون حل إلى .أن تمر عملية وحدة اللغة بعدة أحقاب وأجيال ، وبشرط أن ينتهي عامل الوراثة من هذه الأجيال نتيجة مرور زمن كاف لذلك. إذ أن إحساس وذوق ومزاج الأجداد والآباء هو الذى يشكل إحساس وذوق ومزاج الأبناء والأحفاد . فإذا كان أولئك الأجداد يعبرون بلغات مختلفة ، والأحفاد يعبرون بلغة واحدة ، فإن هؤلاء الأحفاد لايحسون ذوق بعضهم بعضا حتى وهم يتكلمون بلغة واحدة .. إن وحدة الذوق تلك لا تتحقق إلا بعد أن تصنع اللغة

الجديدة ذوق وإحساس الأجيال المتوارثة من بعضها بعضاً .

إذا كانت جماعة من الناس تلبس اللون الأبيض في حالة الحزن ، وجماعة أخرى تلبس الأسود في نفس الحالة فإن إحساس كل جماعة سيتكيف حسب ذينك اللونين .. أي واحدة تكره الأسود، والأخرى تحبه ، والعكس بالعكس . وهذا الإحساس له تأثير مادي على الخلايا وعلى كل الذرات وحركتها في الجسم .. وبهذا سينتقل هذا التكيف بالوراثة ، فيكره الوريث اللون الذي يكرهه مورثه تلقائياً نتيجة وراثته لإحساس مورثه ، وهكذا الشعوب لا تنسجم إلا مع فنونها وتراثها ، ولا تنسجم مع فنون غيرها بسبب عامل الوراثة حتى ولو كانت هذه الشعوب ، المختلفة تراثاً تتكلم حالياً لغة واحدة .

بل هذا الإختلاف يظهر ولو أنه في حده الأدنى حتى بين جماعات الشعب الواحد .

إن تعلم لغة واحدة ليس مشكلة .. وإن فهم فنون الغير نتيجة معرفة لغته ليس مشكلة أيضاً .. ولكن المشكلة هي استحالة التكيف الوجداني الحقيقي مع لغة الغير . وهذا سيبقى مستحيلاً إلى أن ينتهي أثر الوراثة في جسم الإنسان المتحول إلى اللغة الواحدة .

إن البشرية لازالت حقاً متأخرة ما دام الإنسان لا يتكلم مع أخيه الإنسان لغة واحدة موروثة وليست متعلمة .. ومع هذا فان بلوغ البشرية تلك الغاية يبقى مسألة وقت مالم تنتكس الحضارة .


الرياضة
والفروسية والعروض



الريــاضــة
والفروسية والعــروض

الرياضة إما خاصة كالصلاة يقوم بها الإنسان بنفسه وبمفرده حتى داخل حجرة مغلقة ، وإما عامة تمارس في الميادين وبشكل جماعي كالصلاة التي تمارس في المعابد بصورة جماعية . إن النوع الأول من الرياضة يهم الفرد شخصه ، أما النوع الثاني فهو يهم كل الشعب يمارسه كله ولايتركه لأحد يمارسه بالنيابة عنه .. مثلما هو من غير المعقول أن تدخل الجماهير المعابد لتتفرج على شخص أو مجموعة تصلي دون أن تمارس هي الصلاة ! .

يكون أيضاً من غير المعقول أن تدخل الجماهير الملاعب والميادين لتتفرج على لاعب أو لاعبين دون أن تمارس هي الرياضة بنفسها .

إن الرياضة مثل الصلاة ومثل الأكل ومثل التدفئة والتهوية ، فمن الغباء أن تدخل الجماهير إلى مطعم لتتفرج على شخص يأكل أو مجموعة تأكل ! أو تترك الناس شخصاً أو مجموعة يتمتعون بالتدفئة لأجسامهم نيابة عنها أو بالتهوية ! لايعقل أن يجيز المجتمع لفرد أو فريق أن يحتكر الرياضة دون المجتمع ،وأن يتحمل المجتمع تكاليف ذلك الإحتكار لصالح فرد أو فريق .. تماماً مثلما لايجوز ديمقراطياً أن يسمح الشعب لفرد أو جماعة حزباً كان أو طبقة أو طائفة أو قبيلة أو مجلساً

أن يقرر مصيره نيابة عنه ، ويحس بحاجاته نيابة عنه .

الرياضة الخاصة لا تهم إلا من يمارسها وعلى مسئوليته ونفقته . الرياضة العامة حاجة عامة للناس لاينوب أحد في ممارستها نيابة عنهم مادياً وديمقراطياً .. فمن الناحية المادية لا يستطيع هذا النائب أن ينقل ما استفاده لجسمه أو لروحه المعنوية رياضيا للآخرين . وديمقراطياً لايحق لفرد أو فريق أن يحتكر الرياضة أو السلطة أو الثروة أو السلاح دون الآخرين .

إن النوادى الرياضية التي هي أساس الرياضة التقليدية في العالم اليوم ، والتي تستحوذ على كل النفقات والإمكانيات العامة الخاصة بالنشاط الرياضي في كل دولة .. إن هذه المؤسسات ما هي إلا

أدوات إحتكارية إجتماعية شأنها شأن
الأدوات السياسية الدكتاتورية التي تحتكر
السلطة دون الجماهير ، والأدوات الاقتصادية
التي تحتكر الثروة عن المجتمع ، والأدوات
العسكرية التقليدية التي تحتكر السلاح عن
المجتمع . فكما يحطم عصر الجماهير
أدوات احتكار الثروة والسلطة والسلاح..
لابد أن يحطم أدوات احتكار النشاط
الاجتماعي من رياضة وفروسية وما إليها .
إن الجماهير التي تصطف لتؤيد مرشحاً
لينوب عنها في تقرير مصيرها وعلى أساس
افتراض مستحيل في أن ينوبها ويحمل
بالنيابة عنها كرامتها وسيادتها وكل حيثيتها .
ليبقى لتلك الجماهير المسلوبة الإرادة والكرامة
إلا أن تتفرج على شخص يقوم بعمل كان
من الطبيعي أن تقوم به الجماهير نفسها ،

هي مثل الجماهير التي لا تمارس الرياضة بنفسها ولنفسها نتيجة لعجزها عن ممارستها لجهلها واستغفالها من قبل أدوات الإحتكار التي تعمل على تلهية الجماهير وتخديرها لتمارس الضحك والتصفيق بدلا من ممارسة الرياضة التي تحتكرها تلك الأدوات الإحتكارية .. مثلما السلطة تكون جماهيرية ، فالرياضة كذلك تكون جماهيرية ، ومثلما الثروة تصبح لكل الجماهير والسلاح للشعب .. تكون الرياضة ، بوصفها نشاطاً اجتماعياً جماهيرية كذلك .

إن الرياضة العامة تخص كل الجماهير .. وهي حق لكل الشعب لما لها من فوائد صحية وترفيهية ، من الغباء تركها لأفراد ولجماعات معينة تحتكرها وتجني فوائدها الصحية والمعنوية بمفردها ، بينما الجماهير تقدم كل

التسهيلات والامكانات ، وتدفع النفقات
لقيام الرياضة العامة وما تتطلبه . إن الآلاف
التي تملأ مدرجات الملاعب لتتفرج وتصفق
وتضحك، هي الآلاف المغفلة التي عجزت عن
ممارسة الرياضة بنفسها حتى صارت مصطفة
على رفوف الملعب تمارس الخمول والتصفيق
لأولئك الأبطال الذين انتزعوا منها المبادأة ،
وسيطروا على الميدان ، واستحوذوا على
الرياضة ، وسخروا كل الامكانيات التي
تحملتها الجماهير نفسها لصالحهم . إن
مدرجات الملاعب العامة معدة أصلاً للحيلولة
دون الجماهير والميادين والملاعب ، أي
لكي تمنع الجماهير من الوصول إلى ميادين
الرياضة ، وأنها ستخلى ثم تلغى يوم تزحف
الجماهير وتمارس الرياضة جماهيرياً في
قلب الملاعب والميادين الرياضية ، وتدرك

أن الرياضة نشاط عام ينبغي أن يمارس . لا أن يتفرج عليه . كان يمكن أن يكون العكس معقولاً ، وهو أن الأقلية العاجزة أو الخاملة هي التي تتفرج .

إن مدرجات الملاعب ستختفي عندما لايوجد من يجلس عليها . إن الناس العاجزين عن ممارسة أدوار البطولة في الحياة ، والذين يجهلون أحداث التاريخ ، والقاصرين عن تصور المستقبل ، وغير الجادين في حياتهم هم الهامشيون الذين يملأون مقاعد المسارح والعروض ليتفرجوا على أحداث الحياة ، ويتعلموا كيف تسير ، تماماً كالتلاميذ الذين يملأون مقاعد المدارس لأنهم غير متعلمين .. بل يكونون أميين في البداية .

إن الذين يصنعون الحياة بأنفسهم ليسوا

في حاجة لمشاهدة كيف تسير الحياة بواسطة ممثلين على خشبة المسرح أودور العرض . وهكذا فالفرسان الذين يمتطي كل واحد منهم جواده لا مقعد له على حافة ميدان السباق ، فلو كان لكل واحد جواد لما وجد من يتفرج ويصفق للسباق . فالمتفرجون القاعدون هم فقط الذين غير قادرين على ممارسة هذا النشاط لأنهم ليسوا من راكبي الخيول .

هكذا فالشعوب البدوية لا تهتم بالمسرح والعروض لأنها كادحة وجادة في حياتها للغاية ، فهي صانعة الحياة الجادة ، ولهذا تسخر من التمثيل . والجماعات البدوية كذلك لا تتفرج على لاعبين ، بل تمارس الأفراح أو الألعاب بصورة جماعية ،

لأنها تحس عفوياً بالحاجة إليها فتمارسها دون تفسير .

أما الملاكمة والمصارعة بأنواعها فهي دليل على أن البشرية لم تتخلص بعد من كل السلوك الوحشي .. ولكنها ستنتهي حتماً عندما يرقى الإنسان درجات أكثر على سلم الحضارة . إن المبارزة بالمسدسات ، وقبلها تقديم القربان البشري ، كانت سلوكاً مألوفاً في مرحلة من مراحل تطور البشرية .. ولكن منذ مئات السنين انتهت هذه الأعمال الوحشية .. وأصبح الإنسان يضحك على نفسه ويتحسر لها في ذات الوقت لأنه كان يمارس تلك الأمور . وهكذا شأن الملاكمة والمصارعة بأنواعها بعد عشرات أو مئات السنين . ولكن الأفراد المتحضرين أكثر من

غيرهم ، والأرقى عقلياً هم القادرون الآن على تجنب ذلك السلوك الوحشي ممارسة وتشجيعاً .

